البطالة و التستر التجاري
في المملكة العربية السعودية

إعداد

د. أيمن بن صالح فاضل

د. عبدالعزيز بن أحمد دياب

د. فاروق بن صالح الخطيب

قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والإدارة

جامعة الملك عبدالعزيز .جدة

مستخلص:

شهد الاقتصاد السعودي نمواً كبيراً مما ترتب عليه إرتفاع فرص العمل المتاحة ، ورغم النمو الذي حققه الاقتصاد المحلي خلال العقد الماضي إلا أن نسبة البطالة بين الشباب السعودي ارتفعت في نفس الفترة بشكل مخيف ، واشتد الشعور بالتهميش الاقتصادي والاجتماعي لدي العاطلين عن العمل وذلك بسبب التخطيط والتنفيذ السيئ للسياسات الاقتصادية والعمالية والاعتماد علي إصدار تعليمات وأنظمة وقوانين متعارضة ومبهمة.

وتكمن أهمية الدراسة في محاولة تحديد العلاقة بين التستر التجاري والبطالة باعتبار البطالة أحد العناصر التي تتسبب في وجود وتعاظم عمليات التستر التجاري والتي تؤدي إلى نمو أنشطة الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية.وعلى الرغم من جهود وحملات وزارة التجارة ووزارة العمل لمكافحة التستر التجاري، إلا أن البطالة و التستر التجاري ما زالا بحاجة إلى اهتمام يعكس حجم الخطر، الذي ينطوي عليه، في ظل عدم وجود إحصائيات دقيقة تتناول تطورات هذه الظاهرة واتجاهاتها.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التستر التجاري والبطالة في المملكة خلال الفترة التي تغطيها الدراسة (١٩٩٩ - ٢٠١٢). وباستخدام طريقة المربعات الصغرى مع التصحيح للارتباط التسلسلي من الدرجة الأولى تبين أن قيم المعاملات المدرجة ضمن النموذج تتناسب مع نتائج الدراسات السابقة وتحمل نفس الإشارة المتوقعة.وتشير النتائج الاحصائية للنموذج المستخدم إلى وجود علاقة طردية بين البطالة والتستر التجاري مما يعني أن ارتفاع معدلات البطالة يؤدي إلى ازدياد ظاهرة التستر التجاري في المملكة العربية السعودية.

البطالة والتستر التجاري في المملكة العربية السعودية
: دراسة تطبيقية

١ : المقدمــه:

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل؛ فقد استحوذ موضوع البطالة بشكل رئيس على رؤيا أصحاب القرارات السياسية، وكذلك على اهتمام الباحثين الاجتماعيين أو الاقتصاديين، بوصفه موضوعاً يفرض نفسه بشكل دائم وملح على الساحة الدولية.

فالبطالة مشكلة ناتجة عن مشكلات ومسببة لمشكلات أخرى ، وهي ناتجة عن مشكلات ارتفاع الأجور والاستعانة بالأيدي العاملة غير الوطنية ، و ينتج عنها مشكلات أخرى كبيرة تشكل البطالة سبباً رئيسياً لمعظم الأمراض الاجتماعية في أي مجتمع ، كما أنها تمثل تهديداً للاستقرار الاجتماعي والسياسي ، كما انه بسبب البطالة تزداد الهجرات من اجل البحث عن فرص عمل.

لقد أدي نظام التعليم دوره في الماضي من حيث نقل المجتمع من مجتمع أمي إلى مجتمع متعلم ، ولكن لم يكن يهدف إلى تأهيل المواطن لاحتياجات سوق العمل لأن البطالة لم تكن مشكلة في ذلك الوقت ، وأكتفينا بفتح باب الاستقدام من الدول الفقيرة ذات الدخل المنخفض للقيام بأعمال تتميز بموارد اقتصادية ذات عوائد مالية عالية لو استخدمت فيها الوسائل العلمية الحديثة مع كثافة رأس المال.

إن الاقتصاد السعودي ينمو بوتيرة متسارعه[١] ، ففي عام ٢٠٠٩م وفر القطاع الخاص أكثر من ٨٤٧ ألف فرصة عمل ، ولكن معظم فرص العمل هذه ذهبت إلى الأجانب وليس للسعوديين ، ولايمكن وضع اللوم كله علي القطاع الخاص فقط ، فرجل الأعمال يسعى إلى تحقيق الربح ويعمل بالتنافس مع غيره في الداخل والخارج .

---

١ * محمد سالم الصبان،، البطالة بين السعوديون وتحديات المستقبل (مقال)، جريدة الوطن السعودية، ٨ سبيتمبر ٢٠٠٧م.

* علي بن حسن التواتي، ، الا البطالة اعييت من يداويها (مقال)، جريدة عكاظ السعودية، العدد ٢٢٣٦، ١ اب ٢٠٠٧م.

رغم النمو الذي حققه الاقتصاد المحلي خلال العقد الماضي ٢٠٠٠-٢٠١٠ إلا أن نسبة البطالة بين الشباب السعودي ارتفعت في نفس الفترة بشكل مخيف ، واشتد الشعور بالتهميش الاقتصادي والاجتماعي لدي خريجي الجامعات وجميع العاطلين عن العمل ، وزادت نسبة البطالة المقنعة في القطاع الحكومي ، وذلك بسبب التخطيط والتنفيذ السيئ للسياسات الاقتصادية والعمالية وسياسات الإحلال التي لم تكن مدروسة دراسة كافية ، وعدم ربط نظام الحوافز الاقتصادية للقطاع الخاص بنظام الجزاءات للمخالفين ، والاعتماد علي إصدار تعليمات وأنظمة وقوانين متعارضة ومبهمة وغير واقعية في كثير من الأحيان .

وفي ندوة (رؤية مستقبلية للحد من البطالة لخريجات الجامعات السعودية) دعا المشاركون إلى :

- إنشاء قاعدة بيانات للعاطلات والعاطلين في جميع مناطق المملكة ، وتحديثها بشكل مستمر .
- وكذلك تفعيل قرار إلغاء الوكيل لسيدات الأعمال . والسماح للمرأة بمراجعة جميع الوزارات والدوائر الحكومية دون الحاجة إلى أحد .

١-١: مشكلة البحث:

تعد البطالة من أخطر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية ، فمع انتشار البطالة تنتشر ظواهر اجتماعية واقتصادية خطيرة مصاحبة لها مثل الأمراض النفسية والتطرف وحالات الانتحار والتفكك الأسري والإدمان، وانتشار الجريمة مثل التستر والسرقة والقتل وغيرها. لذلك تحرص حكومات العالم أجمع على معالجة البطالة وإبقاء معدلاتها عند أدنى مستوى لها كي تتجنب تلك الآثار السلبية. من ناحية أخرى، فإن ارتفاع معدل البطالة يعكس انخفاض كفاءة المجتمع في استخدام الموارد المتاحة له، حيث يكون الناتج المحلي الإجمالي المتحقق في الدولة أقل من الناتج الأمثل أو التوظف الكامل ، الأمر الذي يعكس انخفاض الكفاءة الاقتصادية للدولة .

وبالطبع يتوقف الحد من البطالة وإنتشارها على معدلات إيجاد وظائف جديدة في الاقتصاد واتجاهاتها ومتطلباتها والتي ترتبط بمستويات الطلب الكلي في الاقتصاد، فضلا عن بعض العوامل الأخرى مثل التضخم أو الصادرات والواردات ، وفي المجتمعات السكانية الفتية مثل المملكة يلعب الضغط السكاني دورا مهما في اتجاهات البطالة حاليا وفي المستقبل، حيث يؤدي اتساع قاعدة الهرم السكاني ونموهم في الدولة إلى تزايد أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل بمعدلات كبيرة في

المستقبل، وهو ما يقتضي أن يكون الاقتصاد الوطني قادرا على توفير المزيد من الوظائف بما يتوافق مع أعداد هؤلاء الداخلين الجدد حتى لا ترتفع معدلات البطالة بينهم.

وفي عام ١٩٩٩ كان إجمالي عدد قوة العمل في المملكة حوالي٥.٨٤٧ مليون نسمة منهم ٤.٩٨٤ مليون من الذكور يشكلون ٨٥ % من قوة العمل و٨٦٣ ألفا من الإناث، يمثلون ١٥ % فقط من إجمالي قوة العمل، الأمر الذي كان يعكس انخفاض نسبة مساهمة النساء في سوق العمل السعودية بصورة واضحة، مقارنة بالدول النامية الأخرى في العالم. ومع مرور الوقت لم تتحسن نسبة العمالة الوطنية إلى إجمالي قوة العمل ولا نسبة مساهمة النساء في قوة العمل، ففي عام ٢٠٠٩ بلغ عدد العاملين في المملكة ٨.١١٦ مليون عامل منهم ٤.٠٧٨ مليون عامل سعودي يمثلون ٤٧.٤ % من إجمالي قوة العمل، كما ظلت نسبة مساهمة الذكور مرتفعة في قوة العمل بالمملكة. ففي عام ٢٠٠٩ مثلت قوة العمل من الذكور ٨٥.١ % ، بينما بلغت نسبة مساهمة النساء حوالي ١٤.٩ % ، في الوقت الذي لم تزد فيه نسبة مساهمة النساء السعوديات عن ٧.٦ % من إجمالي قوة العمل في المملكة.

من جهة أخرى ، يلاحظ أنه على الرغم من أن المملكة من الدول المستوردة للعمالة فإن معدلات البطالة بين العمالة السعودية تعد مرتفعة، بصفة خاصة بين النساء حيث يميل معدل البطالة بين العمالة السعودية إلى التزايد من ٨.١ % في عام ١٩٩٩ إلى ١٠.٥ % في عام ٢٠٠٩. بينما تميل معدلات البطالة بين النساء السعوديات إلى التزايد إلى مستويات مرتفعة جدا، من ١٥.٨ % في عام ١٩٩٩ إلى ٢٨.٤ % . لذلك فإن ارتفاع معدل البطالة بين العمالة السعودية مقارنة بمعدل البطالة الإجمالي يعكس حقيقة أن سوق العمل السعودية لا تعمل بالصورة المفترضة لتشغيل العمالة الوطنية بصفة أساسية، خصوصا أن سياسات الهجرة ليست مصاغة على هذا النحو، وأن الداخلين الجدد لسوق العمل قد لا تكون عملية تأهيلهم مناسبة مع متطلبات سوق العمل ، بصفة خاصة في القطاع الخاص.

١-٢: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في محاولة لتحديد المسؤولية عن البطالة حيث تكون عامل أساسي من أسباب «التستر التجاري» و إفشال سياسات الاستقرار الاقتصادي في الوطن من دوره التشويهي للمؤشرات اللازمة لوضع السياسات الاقتصادية المختلفة، والتي من أهمها مؤشرات الأسعار ومعدلات البطالة ومعدلات النمو الاقتصادي، بمعنى أن واضعي تلك السياسات الاقتصادية

سيواجهون في إطار عملهم على تصميمها مؤشراتٍ غير واقعية مما سيؤدي إلى وجود سياساتٍ مختلة وغير مجدية، وهو سيتسبب في اختلال الاستقرار الاقتصادي الوطني، ومن ثم خلق مشكلاتٍ وتشوهاتٍ اقتصادية جديدة.

ويؤدى التستر التجاري إلى نمو الأنشطة الخفية ، التى تنتشر بها العمالة الأجنبية غير النظامية ، مما يؤدى إلى زيادة معدل البطالة بين المواطنيين السعوديين. حيث أن ظاهرة التستر التجاري تتنامى بالتزامن مع التوسع في النشاط الاقتصادي والتجاري والخدمي واتساع النطاق العمراني للمدن والقرى في مختلف المناطق. وعلى الرغم من جهود وحملات وزارة التجارة ووزارة العمل لمكافحة التستر التجاري، التي نجم عنها انخفاض في هذه الظاهرة متزامناً مع دخول شركات أجنبية تحت مسمى الاستثمار الأجنبي، إلا أن البطالة والتستر التجاري ما زال بحاجة إلى اهتمام يعكس حجم الخطر، الذي ينطوي عليه، خاصة في ظل عدم وجود إحصائيات دقيقة تتناول عدداً من السنوات يمكن بواسطتها، مقارنة تطور هذه الظاهرة واتجاهها.

١-٣: منهجية البحث :

تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلى من خلال أجراء دراسة مسحية تحليلية للأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة ، وتم صياغة مشكلة البحث من خلال نموذج اقتصادى قياسى فى شكل نموذج للانحدار المتعدد. وسيتم تحليل النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى مع التصحيح للارتباط التسلسلي من الدرجة الأولى -إن وُجد.

٢: الدراسات السابقة:

في عام ٢٠١٠م قام "بلغرسة" بإجراء دراسة عن سوق العمل الخليجية وتبين ان حكومات دول مجلس التعاون الخليجي الغنية بالنفط تعاني حتي الآن من مشكلة البطالة بالرغم من الوفرة النفطية التي تدر عليها عائدات قياسية وتغذي نموها الاقتصادي، وبالرغم كذلك من إعتماد معظم دول مجلس التعاون برامج لتأهيل مواطنيها لدمجهم في سوق العمل ، إلا ان القطاع الخاص ما يزال يعتمد بشكل كبير على اليد العاملة الأجنبية، حيث أصبحت حكومات دول مجلس التعاون هي المشغل الأكبر لمواطنيها الذين اما يعانون من نقص المؤهلات المهنية أو لا يرغبون في الانضمام إلى القطاع الخاص ، وبناء عليه فإن أسواق العمل في مجلس التعاون قد إنفردت بميزة خاصة بسبب انفتاحها المفرط على اليد العاملة الأجنبية ولكون القطاع العام يشكل مصدر توظيف ملائما جدا بالنسبة للمواطنين، حيث يعمد تقليديا إلى توظيف اكبر عدد ممكن من المواطنين بشروط

وظروف مريحة جدا مقارنة بالقطاع الخاص، لذلك يجذب الشباب لأنه يضمن لهم الأمان الوظيفي وساعات عمل اقل ، الا ان القطاع الخاص يؤمن فرص عمل اكبر وبرواتب أقل . وكانت النتيجة أن معظم دول المجلس فرضت تخصيص حصص من الوظائف في الشركات الخاصة للمواطنين، وبالتالي كان يتعين على حكومات دول المجلس ان تجعل القطاع الخاص أكثر جذبا للمواطنين الخليجيين عبر تأمين التدريب لهم وعبر دعم رواتبهم لتصبح على مستوى رواتب القطاع العام.

إن المتمعن في هيكلية سوق العمل في دول المجلس ، يلاحظ الفرص الكبيرة المتاحة أمام دول المنطقة، والتي إن استغلت فسوف تعمل على تقليل معدلات البطالة إلى نسبها الدنيا، كما تساهم في نجاح مشروع التكامل والشراكة والاندماج والاتحاد الاقتصادي والسياسي المنشود بين شعوب وحكومات المنطقة بكاملها .لكن هناك عاملان أساسيان يزيدان من حدة مشكلة البطالة في دول المجلس وهما :

١-زيادة النمو السكاني المستمر الذي يعتبر الأعلى في العالم، حيث يتراوح من ٣ إلى٥.٣ % سنويا ، حيث أن حوالي ٢٤ % من سكان دول مجلس التعاون سوف يكونوا تحت سن ١٥ عاما في عام ٢٠٢٠ ، وهي أعلى نسبة من أي مكان في العالم باستثناء إفريقيا .

٢-سيطرة العمالة الأجنبية على أغلبية الوظائف والمهن المتاحة في أسواق العمل حيث تشير معظم التقارير إلى انه من المحتمل أن يبقى المواطنون هم الأغلبية في دول مجلس التعاون وأن القطاع الخاص سيظل معتمدا بشكل كبير على العمالة الوافدة رغم جهود التوطين للقوى العاملة.

وتشير عدة تقارير من بينها" تقرير للشركة العربية للاستثمارات البترولية (ابيكورب)" أن متوسط معدل النمو في دول المجلس سوف يبلغ حوالي ٦ % خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢ وان معدل البطالة سوف يصل في المتوسط إلى حوالي ٧ %،حيث أن قطاع النفط مسئول عن ما بين ٣٠ و ٤٠ % من الناتج المحلي الإجمالي ، لكنه يوظف نسبة ٣ % فقط من العمالة بشكل مباشر بسبب الاعتماد الكبير على التكنولوجيا الحديثة .

جدول رقم (١)

ترتيبدو لمجلس التعاون من حيث معدلات البطالة في عام ٢٠٠٩[٢]

الدولة	معدل البطالة	الترتيب
السعودية	% ٢٥.٩	١
الكويت	% ٢٣.٣	٢
البحرين	% ٢٠.٧	٣
عمان	% ١٩.٦	٤
قطر	% ١٧.١	٥
الإمارات	% ٦.٣	٦

كما أوضحت الدراسة أن مشكلة البطالة المستفحلة بين دول مجلس التعاون تستدعي وضع الخطط العاجلة والاستراتيجيات طويلة المدى والتي تتمثل في إنهاء الطابع الريعي للاقتصاد الخليجي بتنويعه، ووقف الهدر ومظاهر الفساد المستشري بمحاربته، والعمل الجاد في إحلال العمالة المواطنة خصوصا في مؤسسات وشركات القطاع الخاص بتفضيلها على الأجنبية، مع تحديد سقف أدنى للأجور برفعها، ونسبة ملزمة للعمالة المواطنة، وتثبيت أولوية حق العمل للمواطنين الخليجيين في جميع دول المجلس وذلك بتسهيل هجرتهم وتنقلهم وإقامتهم بين دول المجلس ، ومكافحة ظاهرة العمالة الوافدة السائبة بضبطها، والقضاء على تجارة التأشيرات وتأجير السجلات من الباطن، وسن تشريعات عمل حديثة وعادلة، كما يتطلب الارتقاء في نوعية التعليم، المناهج، التدريب، واكتساب المهارات الضرورية في سوق العمل وخصوصا في القطاع الخاص، إلى جانب العمل على تنويع الموارد الاقتصادية، وتفعيل التكامل الاقتصادي والسوق الخليجية المشتركة والوحدة النقدية الخليجية وصولا إلى تحقيق المواطنة الخليجية الكاملة، عبر تطبيق الإستراتيجيات المتفق عليها بين هذه الدول .

وفي دراسة عن القطاع الخاص وسوق العمل الخليجية قامت بها "الغرفة التجارية بالرياض " لعام ٢٠١٢م إن البطالة في مفهومها البسيط، تعني عدم مقدرة الاقتصاد الوطني بما فيه من منشآت ومؤسسات عامة وخاصة على توفير فرص العمل الكافية، لاستيعاب من هم في سن

2 http://www.mohamoon-ksa.com/

العمل. وتنجم هذه البطالة بشكل وبآخر عن وجود اختلالات في سوق العمل. والآثار السلبية للبطالة على المستوى الاقتصادي الكلي يمكن توضيحه كمايلي : يحتاج النشاط الاقتصادي لاستمراره وتناميه إلى عاملين أساسين، يتمثل الأول في وجود الطلب الكافي على السلع والخدمات، والثاني يخص الجانب التمويلي وبالتالي ضرورة وجود ادخار كافٍ لذلك. ومن الواضح أنه كلما كانت نسبة البطالة مرتفعة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستويات الدخول، بما يؤدي إلى زيادة مستوي الاستهلاك التلقائي، بما يؤثر سلبًا على مستويات الادخار، مما يزيد من صعوبات تمويل عملية التنمية.

إما الآثار السلبية على المستوى الاجتماعي والأخلاقي: فتعتبر البطالة بمثابة مشكلة اجتماعية عامة، وقد تتحول أحيانا إلى مشكلة إقليمية أو عالمية، وخاصة عندما تتسبب في تزايد معدلات الهجرة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية. ويمكن استعراض أبرز التداعيات السلبية لمشكلة البطالة فيما يلي:

- تقود البطالة بشكل أو بآخر إلى تزايد معدلات الجريمة، الانحراف، الانتحار، الإصابة بالأمراض العقلية...الخ.
- تؤدي البطالة إلى فشل تحقيق الاستقرار الاقتصادي للأسرة، إذ إن انعدام الدخل يترتب عنه عادات سيئة تجعل الفرد يفقد مكانته في المجتمع، ويترتب عنه أيضًا النكوص، الجمود، العدوان، الاستسلام.
- تؤدي البطالة إلى العزلة الاجتماعية للعاطل وضعف قدرته للانخراط في المجتمع وعدم الالتزام بالمعايير والقيم.
- تؤدي البطالة المقنعة إلى ضعف الإنتاج، حيث لا تتم تغطية الاحتياجات من السلع والخدمات ورغم الإمكانات والثروات الهائلة التي لو استغلت لغطت ربما كافة احتياجات دول مجلس التعاون على سبيل المثال.

وفي عام ٢٠١١م قام" الحميد" بتقديم دراسة حول البطالة السعودية والأزمة المالية العالمية أوضح فيها أن البطالة في المملكة هي بطالة هيكلية ليست ناتجة من تباطؤ الاقتصاد الوطني في توليد فرص العمل وإنما بفعل عوامل أخرى متعددة ، منها :

١) ضعف المواءمة بين متطلبات القطاع الخاص وبعض مخرجات التعليم والتدريب.

٢) انخفاض المستويات العامة للأجور نتيجة تدفق أعداد كبيرة من العمالة الوافدة إلى سوق العمل السعودية.

٣) اعتماد القطاع الخاص بدرجة كبيرة على العمالة الوافدة.

٤) تفضيل كثير من المواطنين العمل في القطاع الحكومي الذي تقلصت فيه فرص التوظيف بعد أن تشبعت أجهزة حكومية عديدة من العمالة خلال السنوات الماضية.

كما أشار إلى أهم عناصر إستراتيجية التوظيف السعودية التي أقرها مجلس الوزراء في شهر يوليو ٢٠٠٩م والتي تركز بدرجة كبيرة على زيادة المعروض من العمالة الوطنية عالية المهارة ، والتحسين المستمر لإنتاجية العمالة الوطنية للوصول بها إلى أعلى مستوى ممكن من خلال التأهيل وإعادة التأهيل والتدريب، وربط برامج إعداد الموارد البشرية الوطنية بالاحتياجات الحقيقية في سوق العمل ، إضافة إلى توظيف المواطنين المؤهلين لتحقيق التنويع الاقتصادي، وذلك بتوجيه جهد التنويع الاقتصادي ليتحقق من خلال سياسات وآليات لزيادة القيمة المضافة المحلية، والناتج المحلي الإجمالي عبر مساهمة المزيد من العمالة الوطنية في إنتاج السلع والخدمات .

من جهة أخري فإن محددات التوظيف في القطاع الخاص بدول مجلس التعاون الخليجي يتضح منها أن الطلب على العمل غير مرن في القطاع الخاص بدول المجلس[٣]، ويعكس ذلك ضعفًا في فعالية أدوات سياسة إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة المتمثلة في الضرائب على الأجور ورسوم الاستقدام وما شابهها. وتختلف درجة أو معامل مرونة الطلب على العمل في القطاع الخاص بين دول المجلس، ويعكس ذلك الإختلاف بين الدول في درجة تجاوب القطاع الخاص فيها مع سياسة الإحلال المعتمدة على الأدوات المذكورة لذلك يمكن إستنتاج أن العمالة الوطنية والعمالة الوافدة عنصرين إنتاجيين مكملين لبعضهما بالنسبة للقطاع الخاص في دول المجلس .

وعن النظرة السعودية لمسألة الحماية الاجتماعية، يؤكد"الحميد" ، نائب وزير العمل الأسبق ، أن المملكة تنظر للحماية الاجتماعية بما يتجاوز مجرد صرف إعانات أو تعويضات للمتعطلين. فنظراً لأن معظم المتعطلين هم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وبدلاً من خلق اعتمادية على الإعانات، رأت الحكومة السعودية تقديم إعانات (مكافآت) لطالبي العمل مربوطة بالتدريب من خلال برامج صندوق تنمية الموارد البشرية بغرض تهيئتهم ومساعدتهم للحصول على وظائف

٣ ناصر أحمد بن الغيث، التركيبة السكانية: مشكلة اقتصادية بالمقام الأول، مجلة الرؤية الاقتصادية، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، إبريل – ٢٠١٠

مناسبة في القطاع الخاص ، وأشاد بصندوق تنمية الموارد البشرية ودوره في توفير عناصر التنمية التي تحتاج إلى عمالة وطنية عالية المهارة لتحقيق هدف استراتيجي يشكل تحدياً كبيراً وهو سعودة الوظائف في القطاع الخاص ، مؤكداً أن الصندوق يشكل آلية مهمة لتحقيق هذا الهدف من خلال دعم تأهيل وتدريب الكوادر السعودية المؤهلة في اقتصاد يتميز بسرعة التطور وسوق عمل له سمات خاصة، وتتكامل جهود الصندوق في هذا المجال مع جهود وزارة العمل والتنظيم الوطني للتدريب المشترك ، وذلك إلى جانب الجهود الكبيرة المبذولة لتطوير التعليم العام والتعليم العالي والارتقاء بمخرجاتهما ، بالإضافة إلى: تقديم إعانات لتأهيل المواطنين وتدريبهم وتوظيفهم. والمشاركة في تكاليف تأهيل المواطنين وتدريبهم على وظائف القطاع الخاص.

وفيما يتعلق بالانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية على توظيف العمالة السعودية، فقد كان التأثير في هذا المجال في رأيه محدوداً أيضاً كما تؤكده المؤشرات التالية :

أولاً: لم تُرصد حالات تسريح جماعية للعمالة الوطنية كنتيجة مباشرة للأزمة المالية، وما تم رصده في هذا الشأن يتمثل في حالات قليلة، وأضاف: هناك لجنة متابعة مشكلة في وزارة العمل لرصد أي حالات لتسريح العمالة الوطنية في القطاع الخاص وتحديد أسبابها، والعمل على معالجتها أولاً بأول، لضمان سرعة التعامل مع من يفقدون وظائفهم بسبب الأزمة بتحويلهم إلى منشآت أخرى لديها فرص وظيفية تلائم خبراتهم وتخصصاتهم.

ثانياً: استمرار تزايد الطلب على العمالة في القطاع الخاص، ويظهر ذلك من قيام المنشآت في هذا القطاع بتوظيف نحو (١٤٤) ألف سعودي خلال عام ٢٠٠٩م. ويُضاف إلى ذلك كثرة طلبات الاستقدام، حيث تم إصدار أكثر من ٩٨٢ ألف تأشيرة عمل للمنشآت الخاصة في عام ٢٠٠٩م وذلك بخلاف تأشيرات العمل الصادرة للقطاع الحكومي (٦١ ألف تأشيرة) والعمالة المنزلية (٤٩٦ ألف تأشيرة).

ثالثاً: هبوط معدل البطالة لقوة العمل السعودية [٤] عن مستوياته قبل حدوث الأزمة المالية العالمية حيث كان (١٢%) في عام ٢٠٠٦م و(١١.٢%) في عام ٢٠٠٧م. ورغم أن هذا المعدل ارتفع من ١٠% في عام ٢٠٠٨م إلى ١٠,٥% في عام ٢٠٠٩م، إلا أنه يظل أقل مما كان سائداً قبل الأزمة. وبالتالي لا توجد علاقة مباشرة بين معدل البطالة في المملكة والأزمة المالية العالمية بقدر ما يعكس المعدل المذكور طبيعة ونوعية البطالة في البلاد. ومع ذلك

---

٤ وزارة العمل ، الكتاب الإحصائي السنوي ، الرياض ، من عام ١٩٩٤ م الى عام ٢٠١٢ م .

تعتبر البطالة مرتفعة في بلد يستضيف أعداداً كبيرة من العمالة الوافدة، ولذلك تسعى الحكومة لمعالجة هذا الوضع بوسائل مختلفة لتوفير فرصة عمل مناسبة لكل مواطن راغب في ذلك .

أخيرا يشير "الحميد " إلى أنه بالرغم من أن أثر الأزمة المالية العالمية كان محدوداً نسبياً، إلا أن المملكة تواجه معدلات بطالة تُعتبر مرتفعة. وأصبحت معالجة هذه المشكلة ذات أولوية كبيرة مع السعودة التي تعتبر مطلباً وطنياً وهدفاً استراتيجياً. ويقتضي تحقيق هذين الهدفين توجيه المتعطلين من السعوديين إلى العمل بالقطاع الخاص مع التركيز على التأهيل والتدريب لرفع كفاءة العمالة الوطنية وزيادة إنتاجيتها. ومن أجل المساهمة لتحقيق ذلك أنشئ صندوق تنمية الموارد البشرية لتحقيق، ويقوم الصندوق بدعم التدريب والتوظيف من خلال مزايا وبرامج تتكامل مع جهود الجهات ذات العلاقة الأخرى، حيث تحقق جهود الصندوق أهدافاً متعددة تشمل: زيادة مرونة وقدرة العمالة الوطنية على الحصول على وظائف جيدة في القطاع الخاص، ومساعدة العامل السعودي ليكون أكثر كفاءة وإنتاجية مما يفتح أمامه آفاقاً جديدة للحصول على وظائف أفضل وبأجر أعلى، وتشجيع القطاع الخاص على توظيف السعوديين في ظل تحمل الصندوق لجزء من تكاليف توظيفهم، وارتفاع إنتاجية وكفاءة العمالة الوطنية المكتسبة من جهود التدريب وإعادة التدريب من خلال برامج الصندوق.

ولقد تحدد من خلال تلك الجهود سبل انتشال الاقتصاد المحلي من الانهيار والحفاظ على الوظائف وتوفيرها في ظل تزايد معدلات البطالة التي بلغت معدلات تاريخية غير مسبوقة في معظم دول العالم ، حيث أشارت منظمة العمل الدولية إلى أن نصف عمال العالم البالغ عددهم ثلاثة بلايين عامل يعملون في وظائف اقتصادية غير منتظمة لبعض الوقت، لعدم تمكنهم من الحصول على وظائف ثابتة بدوام كامل، أو الحصول على وظائف دائمة بأجور متدنية، مما يجعلهم وعائلاتهم تحت ما يسمى بخط الفقر الوطني . لذلك حملت وزارة العمل السعودية أجندة من التدابير المهمة لتسريع عمليات توفير الوظائف ودعم العمل وإتاحة فرص التوظف ، بالإضافة لتدريب العاطلين عن العمل ، ورعايتهم . فقد كان النمو القوي في التوظيف في العديد من دول العالم في وقت واحد سيساهم في دعم الطلب العالمي اقتصادياً، وبالتالي زيادة الدخول خاصة في البلدان التي يعاني أفرادها من تدني الأجور، مما يعيد للاقتصاد العالمي توازنه ، ومن ثم تطوير اعداد و نوعيات الكثير من الوظائف ، ومشاركة القوى العاملة في المكاسب الإنتاجية علي مستوي كل دولة.

وفي دراسة عن البطالة والنمو الإقتصادي في المملكة نشرها "جليدان "، عام ٢٠١٣ م بين فيها ان المملكة شهدت نمواً اقتصادياً جيداً خلال السنوات الماضية بالأسعار الحقيقية والأسعار الجارية، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من ٦٠٤ مليارات ريال في عام ١٩٩٩م إلى أكثر من ٢٣٠٠ مليار ريال في عام ٢٠١٢م، أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فارتفع خلال فترة الـ ١٣ سنة الماضية بمتوسط سنوي نسبته ٣.٩ في المائة تقريباً. ونظراً لكون القطاع غير النفطي بشقيه الحكومي والخاص هو الموظف للأغلبية الساحقة من العمالة، فإن النمو في هذا القطاع هو المتسبب في رفع توظيف العمالة، أما النمو في القطاع النفطي خلال السنوات القليلة الماضية فقد كان تأثيره محدوداً في التوظيف بسبب اعتماد هذا القطاع على رأس المال. ويوظف القطاع النفطي أعداداً محدودة من العمالة المحلية تقل عن ١ % من إجمالي حجم القوى العاملة في المملكة.

وللتصدي للبطالة ينبغي التركيز على النمو في القطاع غير النفطي، حيث نما بشقيه الحكومي والخاص خلال فترة الـ ١٣ سنة الماضية بنسبة ٤.٧ % سنوياً. ورغم معدل النمو الجيد للقطاع غير النفطي خلال الفترة فقد شهدت المملكة تزايداً في عدد المواطنين العاطلين عن العمل، حيث تشير بيانات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات المتعلقة بالعمالة في المملكة، إلى ارتفاع معدلات البطالة بين السعوديين. لذلك فقد تزايد عدد العاطلين السعوديين عن العمل خلال فترة الـ ١٣ سنة المنتهية في عام ٢٠١٢م من ٢٢٩ ألف شخص في عام ١٩٩٩م إلى نحو ٥٨٨ ألف شخص في ٢٠١٢، وهو ما يمثل نسبة نمو سنوي خلال الفترة تقارب ٧.٥ %. وقد ارتفعت معدلات البطالة بين السعوديين من ٨.١ % من إجمالي القوة العاملة السعودية في عام ١٩٩٩م إلى ١٢.٢ % في عام ٢٠١٢م. وكان حجم قوة العمل في المملكة قد بلغ نحو ٥.٨ مليون شخص في عام ١٩٩٩م من بينهم نحو ٢.٨ مليون سعودي يمثلون نسبة مقدارها ٤٨.٣ % من إجمالي قوة العمل في المملكة في ذلك الوقت. وارتفعت قوة العمل السعودية إلى نحو ٤.٨ مليون شخص في عام ٢٠١٢م، مشكِّلةً نحو ٤٥ % من إجمالي القوة العاملة في المملكة، التي يصل عددها إلى نحو ١٠.٨ مليون شخص في عام ٢٠١٢م. ونمت قوة العمل الإجمالية في المملكة خلال فترة الـ ١٣ سنة الممتدة بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠١٢م بمعدل سنوي بلغ نحو ٤.٨ في المائة سنوياً. وبلغ معدل نمو قوى العمل السعودية في الفترة نفسها نحو ٤.٢% سنوياً. وفاقت نسبتا النمو السنوية لقوى العمل الإجمالية والسعودية نسبتي النمو السكاني السنوية لجميع السكان والسكان السعوديين خلال

الفترة والبالغتين ٣.٠ %، ٢.٤ %. وارتفاع معدل نمو القوى العاملة الإجمالي والخاص بالسعوديين مقارنةً بنمو السكان، جاء بسبب ارتفاع نسبة مشاركة السكان في قوى العمل وخصوصاً قوة العمل النسائية والشبابية.

ويري الكاتب ان البطالة تنشأ بشكل عام من تراجع النشاط الاقتصادي وانخفاضه تحت مستوياته الكامنة. وتتأثر ايضا بالأزمات العالمية بسبب التراجع الكبير في معدلات النمو الاقتصادي بل وحدوث انكماش في معظم الدول. وكلما انخفض الناتج المحلي الإجمالي تحت مستويات التوظيف الكامل للعمالة ، ترتفع نسبة البطالة. وتحاول دول العالم التصدي لتراجع النمو الاقتصادي من خلال سياسات تنشيط الاقتصاد بشتى الطرق وتتبنى سياسات التحفيز المالي والنقدي لتجنب ارتفاع معدلات البطالة. ولكن سياسات التنشيط قد لا تكون كافية للتصدي لمعدلات البطالة التي تتركز بدرجة أكبر في فئات معينة من المجتمع، ويكون هذا التركيز ناتجاً عن عوائق هيكلية تتطلب إضافة إلى تحفيز النمو حلولاً أخرى، كالتصدي للتمييز بين بعض فئات المجتمع، أو رفع إنتاجية هذه الفئات من خلال التدريب والتأهيل المناسب، أو سد فجوة نقص المعلومات حول الوظائف والعمالة، أو كسر الاحتكار، أو محاربة الفساد وخصوصاً المتصل بالتوظيف، أو فتح القطاعات للاستثمار الأجنبي، أو تخصيص المزيد من القطاعات الاقتصادية، أو خفض التركيز على الريع في الاقتصاد وزيادة مساهمة العمل، أو إصلاح الأنظمة التي قد تشجع ولو بشكل ضمني على البطالة.

لكن إختلاف الاقتصاد السعودي عن كثير من الاقتصادات العالمية في ارتفاع معدلات البطالة حتى في أوقات النمو الاقتصادي القوي، يطرح تساؤلات لدى المختصين والمراقبين عن أسباب عدم فاعلية النمو الاقتصادي القوي خلال السنوات الماضية في خفض معدلات البطالة بين السعوديين. فهل فشل النمو الاقتصادي في المملكة في خفض معدلات البطالة ؟ وقبل الحكم على فشل النمو الاقتصادي في خفض البطالة يجب أن نتذكر أن النمو الاقتصادي لا يخفض معدلات البطالة مباشرةً ولكنه يخفضها من خلال زيادة عدد الوظائف في الاقتصاد. من جهةٍ أخرى، فإن جزءا من معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة كان ناتجا عن النمو في قطاعات توظف أعدادا قليلة من العمالة بسبب ارتفاع كثافتها الرأسمالية، وهذا ما حدث في قطاع البتروكيماويات الذي تضاعفت طاقاته الإنتاجية عدة مرات ولكنه وظف أعداداً إضافية محدودة من العمالة.

وعند دراسة البيانات المنشورة عن التوظيف ، بنوع من التعمق ، يتبين مدى نجاح نمو المملكة الاقتصادي في توليد ملايين فرص عمل إضافية للسعوديين على الرغم من قصور النمو الاقتصادي في خفض معدلات البطالة بين المواطنين. وتظهر بيانات التوظيف نجاح النمو الاقتصادي في توليد نحو ١.٧ مليون فرصة عمل إضافية للسعوديين خلال الـ ١٣ عاماً الماضية، أي أن النمو الاقتصادي أفلح في توظيف نحو ٨٥ % من الأيادي العاملة الوطنية الإضافية. وقد تركزت زيادة العاطلين عن العمل الكبيرة في القوى العاملة النسائية بالدرجة الأولى (وخصوصاً في الحاصلات على الشهادات الجامعية)، والشبابية. وتركز الزيادة في فئات معينة مؤشر على وجود معضلات هيكلية ينبغي التغلب عليها لخفض البطالة في هذه الفئة.

ويلاحظ من بيانات العمالة [٥]أن نسبة السعوديين إلى إجمالي قوة العمل تراجعت بعض الشيء خلال تلك الفترة ، كما أن معدلات بطالتهم تزايدت خلال الفترة على الرغم من النمو الاقتصادي القوي خلال السنوات القليلة الماضية. وتشير هذه البيانات أيضاً إلى وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي ومستويات توظيف السعوديين والأجانب في الوقت نفسه. وأثر النمو الاقتصادي إيجابياً وبقوة في معدلات البطالة بين قوى العمل الأجنبية، حيث تراجعت من نحو ١ % قبل أكثر من عشر سنوات إلى أقل من ٠.٥ % خلال الوقت الحالي. وتشير نسب البطالة المتدنية بين العمالة الأجنبية إلى ارتفاع الطلب عليها ووجود عجز في المعروض منها محلياً. وهذا ناتج عن خصائص وهياكل النمو في اقتصادات المملكة ودول الخليج ، حيث يبدو أن النمو يتركز في القطاعات الاقتصادية التي توظف نسبا كبيرة من اليد العاملة الأجنبية. وشهدت الفترة الماضية نمواً قوياً في قطاعات الإنشاءات وبعض الخدمات التي تعتمد بشكل شبه كلي على العمالة الأجنبية، ولهذا فإن استفادة العمالة الوطنية من التوظيف في هذه القطاعات محدودة.

من جهة أخري يمكن إيجاز خمسة تحديات تواجه تطوير أداء أسواق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي على النحو التالي :

أولا : ضرورة تحديث فهم دور الدولة وعلاقتها بالقطاع الخاص

---

٥ مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات ، الكتاب الإحصائي السنوي ، الرياض ، من عام ١٩٩٤ م الى عام ٢٠١٢ م .

ثانيا : أهمية التركيز على سياسات وبرامج توظيف الخريجين والخريجات كنهج مستدام في تحقيق توطين الوظائف وتخفيض تكلفة بطالة الشباب وإستغلال الكثرة غير المستثمرة للنساء

ثالثا : العمل على توفير بنية اقتصادية للطلب على العمالة الوافدة المؤقتة قادرة على تحويل الطموح السياسي الى حاجة اقتصادية بالدرجة الأولى للعمل المأجور والعمل الحر ، نظام الكفالة ، خدم المنازل ، العمالة الماهرة والغير ماهرة ، تجزئة أسواق العمل وانعكاسها على ثنائية تواجد العمالة المواطنة والأجنبية معا

رابعا : تحديث وتطوير الإطار المؤسسي للإدارة الرشيدة والسديدة لسوق العمل

خامسا : تطوير بنية تحتية متطورة لمعلومات سوق العمل ترتكز على رصد المؤشرات الأساسية لمكونات العرض والطلب على العمل ضمن اطار مؤسسي وتشريعي مناسب يعمل بشفافية عند إستخدام هذه المعلومات لخدمة الأطراف العاملة في سوق العمل ، مع اللجوء إلى المعايير الدولية للتوصل إلى متطلبات قياس مؤشرات ذات صلة بخصوصية الوضع الخليجي الذي يعاني من البطالة لسنوات طويلة.

٣:التدخل الحكومي في سوق العمل وظهور التستر التجارى:

يأخذ التدخل الحكومي في سوق العمل صوراً شتى ، اذ قد تتدخل الحكومة في صورة تحديد حد أدنى لمستوى أجر العامل يفوق المستوى الذي تعكسه قوى هذه السوق ، وقد تتدخل الحكومة بتحديد حد أقصى لعدد ساعات العمل ، وقد تفرض الحكومة بعض القيود التي تكفل توافر الإشتراطات الصحية للعمال ، وأخيراً قد يأخذ التدخل الحكومي صورة تحديد أو منع بعض الفئات من دخول السوق الرسمية للعمل كالسيدات ، أو الأطفال، أو الأحداث ، أو الأجانب، أو أرباب السوابق ، أو المسنين ، أو غيرهم .

وحسب ما سبق فإن تحديد السوق الرسمية للعمل بهذه الطريقة قد يكون بهدف تفضيل إستيعاب فئات معينة ، دون فئات أخرى ، وغالباً ما يأخذ التدخل الحكومي شكل حزمة من الإجراءات السابقة مصحوبة بتحديد الحد الأدنى لمستوى الأجر ، ومن شأن ذلك الإجراء أن يؤدي إلى حالة من فائض العرض في السوق الرسمية للعمل ، إذ أنه يؤثر علي جانبي العرض والطلب علي العمال ، أحدهما أو كليهما . فعلى مستوى التحليل الفردي – وبافتراض توافر ظروف المنافسة الكاملة – يؤدي تقرير حد أدنى لمستوى الأجر يفوق المستوى التوازني إلى تخفيض الطلب على

العمال ، إذ أن المنتج يستمر في طلب العمل إلى الحد الذي تتساوى عنده التكلفة الحدية أو مستوى الأجر مع قيمة الإنتاجية الحدية لعنصر العمل قبل التدخل ، ولكن بعد التدخل فإن تحديد الحد الأدنى للأجر يؤدي إلى إرتفاع التكلفة الحدية للعمل عن قيمة الإنتاجية الحديه للعامل ، ما يعني إمكانية أن يدفع ذلك المنتجين إلى تقليل طلبهم على العمل ، إلى الحد الذي يتساوي عنده الحد الأدنى المحدد للأجر مع قيمة الإنتاجية الحديه للعمال . وعلى جانب العرض ، يؤدي ذلك الإجراء إلى زيادة عرض العمل ، لأن زيادة الأجر عن المستوى التوازني الذي تعكسه قوى السوق ، من شأنه أن يرفع من المنفعة الحديه للعمل ، وفي ذلك حافز للأفراد نحو قبولهم وزيادتهم للعمل.

وتؤدي حالة فائض العرض إلى نشوء سوق موازية للعمل(غير رسمية ، عادة ما يظهر معها ظاهرة التستر والتستر التجاري) ، قد يتحقق معها التوازن عند مستوى أجر أدنى من المستوى السائد في السوق الرسمية ، وفي ظل السوق الموازية (التي بها تستر) عادة ما يتحقق مستوى عماله أعلى من السوق الحرة (التي ليس بها تستر).

وظاهرة العمل غير الرسمي هي ظـاهرة تنتشر في السوق الموازية ، وتأخذ أبعاداً إقتصادية وإجتماعية وأمنية خطيرة في المجتمع ، فالأجانب الذين يتاجرون في الأزقة والعشوائيات دون ترخيص فما هم إلا نتيجة من نتائج البطالة، حيث يلجأ معظمهم إلى التجارة الخفيفة هروبا من الضرائب والرسوم وهيئات الدولة المسئولة عن تطبيق أنظمة الإقامة . فهذه التجارة تقوم أساسا على العمل الفردي ، وتجعلهم في المستقبل غير قادرين على الاندماج في مؤسسة أو مجموعة إن وجدوا عملا، أضف إلى هذا فرغم أن العمل بهذا القطاع قد يضمن دخلا ماديا مرتفعاُ إلا أنه لا يسـاعد على اكتساب مكانة اجتماعية محترمة التي يسعى لها الإنسـان كلما تقدم في السن. أما على المستوى العام فهناك قطاع التستر الذي يشغل عشرات الآلاف من العمال غير النظاميين . هذا الأخير الذي نتج عن التدهور المستمر للقطـاع الرسمي يعد خسـارة للخزينة العامة للدولة لأنه لا يدفع المتستر فيه الضرائب المتوجبة عليه التي يمكن أن تخلق فرص عمل جديدة للقطـاع الرسمي والذي بدوره سمح للقطـاع غير الرسمي بالظهور.

ينتقل المنتجون إلى السوق الموازية للعمل ، حيث يقبل العمال أجراُ أقل من الأجر التوازني الجديد (بعد التدخل) فتزيد العماله عند نقطة التوازن الجديدة ..

مؤدي ما سبق ، أن التدخل الحكومي في سوق العمل يؤدي إلى نشوء سوق موازية للعمل (تتميز بإنتشار التستر) وتتصف بخصائص معينة منها :

١- وجود مستوى ادنى للأجور عن ذلك المستوى المحدد في السوق الرسمية للعمل ، وذلك بالنسبة للأنشطة المشروعة التي تنخفض فيها التكاليف المرتبطة بعنصر الخطر .

٢- ضعف مهارات غالبية العاملين في كثير من الانشطة في السوق الموازية للعمالة .

٣- ارتفاع نسبة الاجانب ، والمهاجرين، والمتخلفين والمخالفين ، والأحداث .

٤- قد يعمل البعض لجزء من الوقت إضافة لعمله الاصلي .

وتسهم السوق الموازية (قطاع التستر) أساسا في تزويد القطاع غير المنظم ، بحاجته من العماله ، ويتميز هذا القطاع بمايلي :

أ- ضعف الإنتاجية نتيجة لاستخدام أساليب إنتاج. كما أن قطاع التستر يشمل على العديد من الأنشطة الخدمية والاستهلاكية التي ينخفض فيها مستوى الإنتاجية مثل التجارة والمقاولات والصناعات التحويلية.

ب- إتباع أساليب إنتاجية مكثفة الاستخدام لعنصر العمل .

ج- صغر حجم الوحدات الإنتاجية وسهولة دخول القطاع غير المنظم .

د- عدم توافر الحماية الكافية للعاملين ، إذ أن العمل يتم بعيدا عن أعمال التشريعات والأنظمة واللوائح المنظمة للعمل .وقد يسهم انخفاض تكلفة العمل في قطاع التستر– نتيجة لإنخفاض الأجور و الهروب من القيود المفروضة في السوق الرسمية للعمالة – في زيادة ربحية رأس المال ، الأمر الذي يسهم في استيعاب المزيد من العماله بداخله .

ولا شك ان ذلك قد يكون أمرا مرغوباً إذا ادى إلى استغلال لطاقات وطنية عاطلة ، بيد أن الأمر يختلف إذا ترتب على ذلك تحويل الموارد البشرية من القطاع الرسمي إلى قطاع التستر، لأن اتساع رقعة قطاع التستر ،حيث لا تتوافر به الشروط اللازمة لحماية العاملين ، إنخفاض حجم الوحدات الإنتاجية وأنشطتها التي قد تكون مشبوهة ، وتدنى أساليبها الانتاجية ، وتوافر علاقات إنتاجية وإجتماعية غير مستقرة ، و تعدد الوسطاء بين العاملين وأصحاب رأس المال ، وتجزيء العماله طبقا للعمر ، والنوع ، والجنسية ، كل ذلك من شأنه أن يقوض من سلطات العمل الرسمية ورقابتها في المجالات الإقتصادية، والاجتماعية ، والسياسية .

جدول رقم (٢)

تقديرات القوى العاملة في المملكة حتي نهاية عام ٢٠١٢ م[٦]

القطاع	إجمالي العاملين	نسبة القطاع	نسبة السعوديين
منشآت القطاع الخاص	٨٤٨٧٥٣٣	٧٢.٩٣	١٣.٣٧
عدد العمالة المنزلية	١٩٥١٧٨٢	١٦.٧٧	٠٠
عمالة بالجهات الحكومية	٢٣٨٧٨٧	٢.٠٥	٠٠
وظائف بالجهات الحكومية	٩٥٩٨٣٣	٨.٢٥	٩٢.١٧
الإجمالي	١١٦٣٧٩٣٥	١٠٠	١٧.٣٥

خلاصة القول ، إن التدخل الحكومي يسهم في تنمية السوق غير النظامية للعمالة ، التي تغذي الكثير من أنشطة الاقتصاد الخفي بالموارد البشرية اللازمة ، التي تتلقى بدورها دخولا لا تخضع للضرائب ولاتنصاع للأنظمة أو التعليمات، وقد تفلت من المحاسبة القومية عند تقدير الدخول . ويرى البعض أنه إذا لم يكن هناك ضرائب أو رقابة حكومية صارمة فإن قطاع التستر التجاري سوف يستمر أيضا فى الظهور بسبب القيود الحكومية الأخرى المفروضة على النشاط الاقتصادى للأفراد. وتفرض هذه النظم أو القيود إما بهدف تنظيم ممارسة أعمال معينة أو رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للأفراد وضمان مستويات مناسبة من المعيشة أو الرفاهية أو الأمان. أو قد تفرض بسبب أن الأنشطة ذاتها أنشطة إجرامية أو غير قانونية من المنظور الاقتصادى أو الاجتماعى. وإذا كانت هذه القيود مصحوبة بغرامات مرتفعة ونظام فعال للرقابة فقد تحول دون وجود مثل هذه الأنشطة ، إلا أنها للأسف فى أغلب الأحوال ستحول هذه الأنشطة إلى أنشطة إجرامية مثل السرقة والمتاجرة بالمخدرات والدعارة . إن الكثير من الدول وبصفة خاصة الدول الصناعية تمنح بعض المزايا لأغراض رفع مستويات الرفاهية العامة للأفراد المقيمين داخل حدود دولهم. وتتناسب هذه المدفوعات بصورة عكسية مع الدخل. وعادة ما يبدأ صرفها عندما ينخفض الدخل إلى مستوى معين. وقد تؤدى انظمة الضمان الاجتماعى وتعويضات البطالة التى تدفعها الحكومة للأفراد إلى دفعهم نحو قطاع التستر التجاري . فعندما يتعدى الدخل مستوى معين ، يصبح الفرد غير مؤهل للحصول على الإعانة الاجتماعية أو بعض التعويضات الأخري ، بل قد يحصل على جزء منها فقط . وقد يدفعه هذا الأمر إلى ممارسة الأنشطة الخفية أو الإنحراف حتى لا تتأثر مدفوعات الضمان الاجتماعى التي يستلمها . ولهذا السبب تنتشر في بعض الأحيان عمالة الأفراد

٦ المصدر: تقارير وزارة العمل وتقارير مؤسسة النقد العربي السعودي من ١٩٩٤م – ٢٠١٢م

الذين أحيلوا إلى التقاعد فى قطاع التستر التجاري ، خوفا من تأثر مدفوعات المعاش أو التقاعد وإنخفاض مستوي الدخل الذي يحصلون عليه بعد تقاعدهم، والذي يقل عما كان عليه قبل إنضمامهم إلى فئات المتقاعدين .

وفى الكثير من الأحيان تتطلب ممارسة بعض أنواع الوظائف أو الحرف الحصول على إذن رسمى أو ترخيص عندما تهدف هذه الأنظمة إلى الحد من الكمية المعروضة من سلع أو خدمات معينة ، وهو ما ينشأ عنه فى بعض الأحوال فجوة بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة منها في الأسواق ، مما يكون الدافع لدى الأفراد الذين ليس لديهم التراخيص بمزاولة المهنة أو بإنتاج هذه السلع والخدمات إلى دخول قطاع التستر التجاري والعمل بأجر اقل أو الإنتاج بسعر أقل بدون تحمل مخاطر الاستثمارات المتمثلة فى تكاليف استخراج مثل هذه التراخيص.

كذلك فان بعض القيود الحكومية على إنتاج سلعة معينة قد تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. مثل حماية مستوى المعيشة للعمال أو حماية المستهلكين. إلا أن ذلك يدفع بعض المنشآت إلى الظهور بهدف الحصول على ميزة تنافسية من خلال تجنب هذه القوانين. كذلك فان هناك مجموعة من القيود القانونية الأخرى التى تساهم فى تحول المشروعات نحو قطاع التستر التجاري ، مثال ذلك القيود القانونية أو المفروضة علي مجموعات العمال حول مستويات الأمان والسلامة الواجب توفيرها أثناء أداء الوظيفة . أو القيود القانونية الخاصة بالمواصفات الواجب الالتزام بها فى تصميم المشروعات بهدف حماية البيئة. أو القيود على الحد الأدنى للأجور .

جدول رقم (٣)

اعداد العاملين في الدولة (سعوديون وغير سعوديين) [٧]

الإجمالي	غير سعوديين		سعوديون		العام
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
٦٦٨٤٢٣	٣٩٢٧٢	٤٩٧٣٦	١٩٥٤١٩	٣٨٣٩٩٦	١٩٩٩
٦٧٤٥٥٤	٣٥٩٤٠	٤٦٩٥٦	٢٠٣٨٧٩	٣٨٧٧٧٩	٢٠٠٠
٦٩٤٧٧٠	٣٥٦٧٢	٤٥٧٧٦	٢٠٤٦٨٢	٤٠٨٦٤٠	٢٠٠١
٧١٠٨٥٩	٣٤١٩١	٤٥٦٤٤	٢١٤٢٢١	٤١٦٨٠٣	٢٠٠٢
٧٧٩٨٨	٣١٦٥٣	٤٣٤٠٠	٢١٤٩١٢	٤٣٨٠٢٣	٢٠٠٣
٧٤٦٩٦٦	٢٧٧٤٨	٤١٦٩٨	٢٢٤٩٦٥	٤٥٢٥٥٥	٢٠٠٤

٧ المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي التاسع والأربعين ، الرياض، عام ١٤٣٤ هـ

٧٦٣٢٦٥	٢٧٤٢٩	٤١٣٤٢	٢٣١٠٠٧	٤٦٣٤٨٧	٢٠٠٥
٧٨٣٢٧٦	٢٩٠٠٥	٤١٤٣٦	٢٤٠١٠٨	٤٧٢٧٢٧	٢٠٠٦
٨٠٣٦٦٣	٣٠٠١٨	٣٩٧٧٩	٢٤٣٧٥٧	٤٩٠١٠٩	٢٠٠٧
٨٢٩٩٨٥	٣٢١٣٩	٣٦٨٥١	٢٥٢٩٨٩	٥٠٨٠٠٦	٢٠٠٨
٨٩٩٧١١	٣٦٠٥٨	٣٥٨٠٧	٢٧٥١٢٨	٥٥٢٧١٨	٢٠٠٩
٩٤١٩٠٠	٣٨٩٢٤	٣٦٢٠٢	٢٨٢٧٨٥	٥٨٣٩٨٩	٢٠١٠
٩٥٩٨٣٣	٤١٤٤١	٣٣٦٧٧	٢٩٥٠٨٨	٥٨٩٦٢٧	٢٠١١
٩٩٨١٣٨	٤١٩٠٢	٣٧١٢٨	٣٠٢٣٦٠	٦١٦٧٤٨	٢٠١٢

وفيما يتعلق بالبطالة، تتوقع خطة التنمية التاسعة إنخفاض حجم المتعطلين بنحو١٢٢.٨ ألف متعطل ، بنسبة ٢٩.٦% ، من إجمالي المتعطلين البالغ عددهم نحو ٤١٤.٤ ألف متعطل . ويترتب على ذلك انخفاض معدلات البطالة خلال الخطة من ٦.٥% إلى ٣.٨% بين الذكور ، ومن ٢٥.٥% إلى ١٣.١% للإناث، ومن ٩.٦% إلى ٥.٥% للمجموع .

جدول رقم (٤)

الموازنة التخطيطية للبطالة في خطة التنمية التاسعة للمملكة[٨]

البيان	عام٢٠٠٩م	عام٢٠١٤م	التغير	معدل النمو السنوى %
قوة العمل الوطنية بالألف	٤٣٢٩	٥٣٢٨.٦	٩٩٩.٦	٤.٢
ذكور	٣٦٣٦.٥	٤٣٧٩.٩	٧٤٣.٤	٣.٨
إناث	٦٩٢.٤	٩٤٨.٧	٢٥٦.٣	٦.٥
معدلات المشاركة %	٣٦.٧	٣٩.٣	٢.٦	١.٤
ذكور	٦١.٧	٦٤.٨	٣.١	١.١
إناث	١١.٧	١٣.٩	٢.٢	٣.٥
إجمالي العمالة بالآلاف	٨١٧٣.١	٩٣٩٦.٣	١٢٢٣.٢	٢.٨
سعودي	٣٩١٤.٦	٥٠٦٧.١	١١٢٢.٥	٥.٢
غير سعودي	٤٢٥٨.٥	٤٣٥٩.٣	١٠٠.٨	٠.٥
مساهمة العمالة الوطنية	%٤٧.٩	%٥٣.٦	%٥.٧	غ.م
متعطلون سعوديون/ الآف	٤١٤.٤	٢٩١.٦	١٢٢.٨-	% ٦.٨-

٨ المصدر : وزارة التخطيط ، خطة التنمية التاسعة ، صفحة رقم ١٦٨

البيان	عام٢٠٠٩م	عام٢٠١٤م	التغير	معدل النمو السنوى %
ذكور	٢٣٨.١	١٦٧.٥	٧٠.٦-	٦.٧-
إناث	١٧٦.٣	١٢٤.١	٥٢.٣-	٦.٨-
معدل البطالة %	٩.٦	٥.٥	٤.١-	١٠.٦-
ذكور	٦.٥	٣.٨	٢.٧-	١٠.٣-
إناث	٢٥.٥	١٣.١	١٢.٤-	١٢.٥=

٤: الاثار الاقتصادية والاجتماعية لتواجد العمالة الوافدة سوق العمل في المملكة:

يتسم سوق العمل فى المملكة العربية السعودية بارتفاع كبير لنسبة العمالة الوافدة بالمقارنة بنسبة العمالة الوطنية ، وتنتج عن هذه الظاهرة العديد من الاثار الاقتصادية والاجتماعية الكلية، تتمثل فى الاتى:

أولا: الأثر الاقتصادي:

يتمثل هذا المتغير في مزاحمة العمالة الوافدة للعمالة الوطنية ومنافستها على الأجور والمزايا مما ينتج عنه نوع من البطالة الصريحة أو المقنعة بين أفراد العمالة الوطنية. فالشاب السعودي، لا يستطيع أن يعيش تحت مستوى معين من المعيشة تفرضه عليه عادات، وثقافة المجتمع السعودي وتكاليف المعيشة في حين أن العمالة الوافدة لديها كامل الاستعداد للعمل بمستوى معيشي، ومزايا مادية متدنية نوعًا ما هي في الحقيقة تعتبر عالية جدًا بمقارنتها بما يمكن أن يحصل عليه من دخل في موطنه الأصلي. هذا إلى جانب استعداده للتنازل عن كثير من الشروط المتعلقة بالجوانب الشخصية لا يستطيع المواطن السعودي التنازل عنها بفعل قوة وضغط المبادئ، والعادات، والمتطلبات الثقافية للمجتمع السعودي. كذلك، فإن تحويلات العمالة الوافدة الضخمة كما سبق ذكره أعلاه، إلى خارج المملكة يمثل استنزافًا لأرصدة العملات الصعبة في المجتمع وحرمان الاقتصاد الوطني من دورة في ادخار هذه الأجور واستثمارها. هذا بالإضافة إلى تمتع العمالة الوافدة بالكثير من المزايا التي تقدمها الدولة خاصة على السلع الاستهلاكية الغذائية الأساسية. كذلك يتسبب ارتفاع أعداد العمالة الوافدة في رفع معدلات الإنفاق العام على المرافق التعليمية، والطبية، والسكنية والترفيهية، ومرافق المواصلات، والكهرباء، والمياه، والاتصالات، وكل ذلك يساعد على رفع معدل تضخم الأسعار .

ثانيًا: الأثر الاجتماعي:

تتمثل خطورة البعد الاجتماعي للعمالة الوافدة في التأثيرات الاجتماعية شديدة التعقيد، والتي من أبرزها ظهور أنماط جديدة للحياة والأساليب المعيشية وتعدد أنواع السلوك الاجتماعي وتناقضها مما يقود إلى حالة من التخلخل والتداعي، بالإضافة إلى الشعور بالغربة الذي تنتج عن تعدد وانتشار اللهجات كوسيلة للتفاهم. ومن أسوأ الآثار الاجتماعية للعمالة الأجنبية الوافدة على المجتمع السعودي هو الاعتماد والإتكالية على هذه العمالة في العديد من أمور الحياة، فضً لا عن الشعور بالنقص؛ لعدم إلمام المواطن بشكل عام ببعض الأعمال البسيطة التي يمكن عملها والاستغناء عن العمالة الوافدة. ثم أن العمالة الوافدة تحمل معها للمجتمع قيمًا، وعادات، وتقاليد، وأفكار لثقافات مختلفة ومتمايزة مما يترتب عليه خلق مزيج ثقافي غريب

ثالثاُ:الأثر النفسي:

يتبلور البعد النفسي لتواجد العمالة الوافدة في المملكة من عدة مصادر أهمها العلاقة الوظيفية المؤقتة بين العامل وصاحب العمل. فوجود العمالة الوافدة في المملكة عبارة عن هجرة مؤقتة محكومة بمدة العقد المبرم بين العامل، ورب العمل، وتنتهي بنهايته حتى ولو جدد برضى الطرفين. وبناء على ذلك، فإن شعور العامل بالانتماء، والولاء، والتضحية يكون ضعيفًا، يقابل ذلك شعور من نوع خاص لدى رب العمل الذي خاطر واستثمر جميع ما يملك في هذا النشاط وهذا الجو العملي، وما يكتنفه من ظروف وحواجز مما يؤدي إلى وجود نوع من الشكوك النفسية غير المعلنة غالبًا، ولكنها تؤثر سلبًا على أداء العمل وسلوك الطرفين تجاه أحدهما الآخر. فطبيعة العلاقة التعاقدية بين العامل ورب العمل تؤثر إلى درجة كبيرة في عملية الاندماج أو الانتماء أو التأقلم في المجتمع المضيف؛ لأن العامل يأتي إلى البلد المضيف وفي ذهنه شعور بالإقامة المؤقتة، والعمل في مقابل الأجر، وهذا يؤدي إلى ارتجالية العمل وطلب المزيد من المال مقابل كل إبداع والشعور الدائم بالغربة، وبالتالي عدم التكيف .

رابعًا: الأثر الصحي :

يتمثل هذا الجانب في الآثار الصحية السلبية للعمالة الوافدة وبخاصة الأسيوية منها، الأمر الذى يعني أن هناك أمراضًا مستجدة علي مجتمعنا كانت قد أتت مع العمالة الآسيوية عند توافدها إلينا مثل الجذام الجلدي، والسل الرئوي... الخ. وتكمن خطورة ذلك في أن كثيرًا من أفراد هذه العمالة يعمل في البيوت، والمطاعم، والمطابخ، والفنادق مما يزيد من احتمال انتقال أمراضهم إلى

المواطنين، وبخاصة أنهم يفتقدون إلى الكثير من الوعي الصحي، وقدموا من مجتمعات تتخلف كثيرًا في جانب الوعي الصحي، والخدمات الصحية .

خامسًا: الأثر الثقافي :

يتمثل هذا المتغير في الآثار السلبية التي تحدث للغة العربية من تشويه، وتغيير فرضهما وجود هذه الأعداد الهائلة من العمالة الوافدة في المملكة، وبالتحديد العمالة غير العربية (الأسيوية على وجه الخصوص). فالملاحظ أن هذه العمالة وبسبب التفافها مع أبناء جلدتها حول نفسها ومعاناتها لعقبة لغة التخاطب مع أرباب العمل أوجدوا لغة جديدة مفككة وتركيباتها خليط بين اللغة العربية واللغة، الأصلية للعاملين الأجانب. بمعنى أن ألفاظها عربية أو شبه عربية ولكن تركيباتها أعجمية. وتكمن الخطورة في أن بعض المواطنين بدأ يستخدم هذه اللهجة عند التخاطب مع أبنائهم. هذا فضً لا عن استخدام الخادمات والسائقين لهذه اللغة مع الأطفال الصغار، ومن ثم هناك مترتبات وخيمة على مستقبل الأجيال، والثقافة، والشخصية الوطنية في المجتمع في حال استمرار وجود هذه العمالة .

سادساً: الأثر الاستراتيجي :

بالنظر إلى الأمن الاستراتيجي للبلد المضيف للعمالة الوافدة أو ما يسمى بالمصلحة العامة للبلد، وليس المصلحة الخاصة للفرد، فإنه يمكن تحديد البعد الاستراتيجي في ستة محاذير رئيسية هي:

١ – إن العمالة الوافدة وتحت ظروف معينة يمكن أن تشكل تهديدًا لأمن البلد المضيف الاستراتيجي، وذلك في أشكال متعددة من بينها شل عجلة الإنتاج، والنزوح الجماعي المفاجئ وقت الأزمات، والقيام بدور مساند ضد النظام القائم في البلد المضيف ،وما أزمة احتلال النظام العراقي للكويت شاهد حي على ذلك، وما ترتب عليه من نزوح جماعي لكثير من العمالة الوافدة إلى بلدانها الأصلية غير عابئين بما يترتب على نزوحهم من توقف أو تباطؤ دورة الإنتاج الصناعي والتجاري والزراعي في البلاد.

٢ – أن جزءًا من العمالة الوافدة ربما تقوم بسلوكيات تضر بمصلحة النظام القائم في البلد المضيف، ومن الأمثلة الحية على ذلك ما قام به بعض من العمالة الوافدة من مساندة للنظام العراقي داخل الكويت، وانقلبت بولائها ضد الكويت وهي الدولة التي استضافتهم لسنوات طويلة.

٣ – الشكل الثالث من أشكال هذه المحاذير لم يظهر بعد في المملكة، ولكن مع استمرار استقدام العمالة الوافدة، وعدم الحد منها بحزم، وتشغيل أبناء الوطن بدلاً منهم، بدون ذلك، فإن هذا المحذور يمكن أن يقع. ومع الاستمرار في تزايد العمالة الوافدة إلى الحد الذي يزيد فيه عددها إلى أن تصبح أغلبية أو حتى ذات أعداد كبيرة (مثلما هو الأمر في بعض دول الخليج الأخرى) يمكن أن تتحكم في الأنشطة التجارية، والحيوية، والاقتصادية. وبذلك تفرض سيطرتها وتملي شروطها ويمكن أن تضر بالبلاد في حال شعورها بأي خطر يهدد مصالحها

٤ – إن تواجد العمالة بأعداد كبيرة ربما يؤدي إلى تدخل بلدانها الأصلية في شئون الوطن تحت مظلة حماية مصالح رعاياها. هذا فضلاً عن أن العمالة الوافدة تدين بالولاء لبلدانها الأصلية مما يثير التخوف من قيامها بأعمال تخريب أو تجسس لصالح بلدانها الأصلية .

٥ - إن الدول التي تنتمي لها هذه العمالة يمكن أن تقرر سحبها دون سابق علم، وخاصة المهرة منهم والذين وخاصة المهرة منهم والذين لم يوجد البديل لهم، وترتبك بمغادرتهم عملية الإنتاج واضطراب الخطط التنموية الاستراتيجية.

٦ – إمكان تجمهر هذه العمالة وتجمعها، ثم مناداتها بمطالب معينة أو إضرابها عن العمل مما يربك انسياب العمل ويزعج السلطات الأمنية والمواطنين.

سابعاً: الأثر الجنائي:

ويقصد به الآثار الجنائية التي تنتج عن تواجد الأعداد الكبيرة من العمالة الوافدة . فالجريمة ارتفعت ارتفاعًا ملحوظًا في المملكة بسبب هذه العمالة وجرائمها اليومية الكثيرة التي تنسب إلى أفرادها، فهناك جرائم معينة منتشرة بين العمالة الأجنبية الأسيوية (على وجه الخصوص) مثل تعاطي المخدرات، وتهريبها، وترويجها، وكذلك الخمور، وانتشار الجرائم الأخلاقية، ونشر الفساد والسرقة. يضاف إلى ذلك ظاهرة هروب العمالة الوافدة من كفلائهم وبقائهم في المجتمع بصفة غير شرعية ، أو التستر التجاري الذي يتم بموجبه إتفاق خفي بين المواطن المتستر وبين الوافد المتستر عليه علي أن يعمل الأخير تحت مظلة الأول لقاء مبلغ مقطوع يدفع شهرياً نظير السماح له بتحقيق دخل غير محدد من النشاط الذي يمارسه من تحت هذه المظلة . فكل هذه الجرائم والمخالفات تشغل جهاز الأمن في المملكة ويكون ذلك على حساب إنتاجية ونوعية أداء رجل الأمن في المملكة مما ينعكس سلبًا على المواطن في عدم حصوله على خدمات رجال الأمن بالشكل المناسب .

٥:علاقة البطالة بالتستر التجاري:

تحظى قضايا العمل والبطالة في المملكة بإهتمام كبير ، ويتجلى ذلك بشكل واضح من خلال متابعة وسائل الإعلام وما تزخر به من مقالات وتقارير وأخبار ورسوم كاريكاتيرية تصل حد التناقض في إيحاءاتها وتوجهاتها بين طياتها .. كما يتجلى ذلك أيضا من خلال ما يدور في الجهات الحكومية من معاناة لمشكلة البطالة وحتى في القطاع الخاص ، فضلاً عن المنتديات الثقافية والمدونات والملتقيات العلمية ، وما تعج به المواقع المختلف عبر شبكة التواصل الإجتماعي عن آثار ومفارقات هذه المشكلة ، خاصة مع ظهور جرائم التستر التجاري وتفاقمها وإنتشارها بين احضان البطالة ، في الآونة الأخيرة .

جدول رقم (٥)

توزيع العاملين في القطاع الخاص بين أنشطة التستر الثلاثة حسب الجنسية عام ١٤٣٣ هـ[٩]

النشاط الرئيسي	سعوديون		غير سعوديين		الإجمالي
	م.مكةالمكرمة	النسبة المئوية	م.مكة المكرمة	النسبة المئوية	
النشاط التجاري	٢٤٤٨٥٠	١٦.٢٣	١٢٦٤٠٥٠	٨٣.٧٧	١٥٠٨٩٠٠
المقاولات	٣٩١٨٢٣	٩.٧٥	٣٦٢٥٥٥٠	٩٠.٢٥	٤٠١٧٣٧٣
صناعات تحويلية	١٣٥٨٦٧	١٦.١٩	٧٠٣٢٩٥	٨٣.٨١	٨٣٩١٨٢
الأنشطة الأخري	٣٦٢٠٩٣	١٧.٠٧	١٧٦٠٠٠٥	٨٢.٩٣	٢١٢٢٠٩٨
الإجمالي	١١٣٤٦٣٣	١٣.١٧	٧٣٥٢٩٠٠	٨٦.٦٣	٨٤٨٧٥٣٣

وحسب دراسة الحميد ، يمكن تصوير واقع سوق العمل بشكل سريع ومكثف من خلال المعلومات التالية :

١-هذه البيانات تشير إلى التناقض الصارخ الذي تشهده سوق العمل في المملكة ، ففي حين يرتفع معدل البطالة إلى ٩.٨% بين السعوديين نجد أن العمالة الوافدة تزيد عن تسع ملايين نسمة ، يضاف إلى ما تقدم حقائق أخرى محبطة مثل :

٢-أن القطاع الخاص يفضل العمالة الأجنبية على العمالة المحلية (لأسباب منطقية من وجهة نظر القطاع الخاص).

٣-أن المواطنين لا يفضلون العمل لدى القطاع الخاص ويحبذون العمل في القطاع الحكومي (أيضا لأسباب منطقية ولكن من وجهة نظر المواطنين).

٩ المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة العمل ، عام ١٤٣٤ هـ .

٤-إن القطاع الحكومي لم يعد قادراً على توظيف المزيد من السعوديين بعد أن شارف عدد العاملين فيه علي المليون وظيفة يشغلها المواطنين والأجانب علي حد سواء .

ويعتقد معظم المهتمين بهذا الشأن إن وزارة العمل التي تعمل في ظل هذه الأجواء المتناقضة المحبطة ، مطلوب منها أن تفك رموز هذه الألغاز وتقود المجتمع إلى بر الأمان وأن يحدث ذلك بسرعة وبلا تكاليف مرتفعة أو تضحيات .

هذا الواقع الغريب لم يتشكل فجأة ، وإنما بالتدريج . وإذا كان هذا الواقع لا يبدو منطقياً ولا معقولاً فان العودة إلى جذور المشكلة ودراسة الأسباب التي أدت إليها تجعل الإنسان يشك في أن الأمر سوف ينتهي بدون تكاليف أو خسائر إقتصادية كبيرة تعاني منها الأجيال القادمة. ولابد من ان نتذكر إن جذور المشكلة تعود إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي مر بها المجتمع السعودي منذ منتصف السبعينيات الميلادية من القرن الماضي وحتي الآن.

جدول رقم (٦)

السكان السعوديون بمنطقة مكة المكرمة وتوزيعهم بين القوى العاملة عام ٢٠١٢ م[١٠]

توزيع السكان السعوديون	منطقة مكة المكرمة	بقية المناطق الأخرى	إجمالي السكان السعوديون	نسبة مكة المكرمة	نسبة المناطق الأخرى
القوى العاملة ١٥سنة فأكثر:	٢٧٤٠٧٦٧	٨٢٥٧٠٨٩	١٠٩٩٧٨٥٦	٢٤.٩٢	٧٥.٠٨
ذكور	٢٣٦٧٩٢٣	٦٩٤١١١٣	٩٣٠٩٠٣٦	٢٥.٤٤	٧٤.٥٦
إناث	٣٧٢٨٤٤	١٣١٦٠١٢	١٦٨٨٨٥٦	٢٢.٠٨	٧٧.٩٢
خارج قوة العمل:	٢٥٠٩٧٣١	٦٨١٢٥٦٢	٩٣٢٢٢٩٣	٢٦.٩٢	٧٣.٠٨
ذكور	٧٠٢١٠٤	١٦٨٣٥٥٨	٢٦٨٥٦٦٢	٢٦.١٤	٧٣.٨٦
إناث	١٨٠٧٦٢٧	٤٨٢٩٠٠٤	٦٦٣٦٦٣١	٢٦.٢٤	٧٣.٧٦
جملة السكان السعوديون :	٥٢٥٠٤٩٨	١٥٠٦٩٦٥١	٢٠٣٢٠١٤٩	٢٥.٨٤	٧٤.١٦
ذكور	٣٠٧٠٠٢٧	٨٩٢٤٦٧١	١١٩٩٤٦٩٨	٢٥.٥٩	٧٤.٤١
إناث	٢١٨٠٤٧١	٦١٤٤٩٨٠	٨٣٢٥٤٥١	٢٦.١٩	٧٣.٨١

ويمكن فهم الأمر على النحو الأتي:

١٠ المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات ، الرياض ، عام ٢٠١٣ م

- أدت الطفرة الاقتصادية التي اجتاحت البلاد في السبعينيات الميلادية إلى إقامة مشروعات تنموية كبرى لم تكن البلاد تمتلك من الناحية الكمية والنوعية الكوادر البشرية التي تمكنها من إقامة وتشغيل هذه المشروعات ، فاضطرت إلى استقدام عمالة وافدة للقيام بهذه المهمة.
- كان الاعتقاد هو أن هذه العمالة ستكون مؤقتة ، وبمجرد ان تقام المشروعات التنموية تعود العمالة الوافدة إلى بلادها ، لكن ذلك لم يحدث.
- كانت الحكومة تحتاج إلى المزيد من الكوادر البشرية الوطنية للعمل في القطاع الحكومي بدلاً من الموظفين العرب والأجانب . وقد بدأ خريجو الجامعات والمعاهد في كافة التخصصات بالتدفق إلى الأجهزة الحكومية واستوعبتهم هذه الأجهزة بغض النظر عن التخصص. ونشأ عن ذلك تزايد الإعتماد على العمل الحكومي وتفضيل التوظف فيه.
- بدأ القطاع الخاص بالتوسع ، ولجأ إلى استقدام العمالة الوافدة الرخيصة الأجر لسد الفجوة بين العرض المتاح والطلب. وكنتيجة لذلك قامت أنشطة اقتصادية هامشية لا تضيف قيمة حقيقية للاقتصاد ، وأنشطة لا تملك فيها البلاد أي ميزة نسبية.
- حدث تشوه كبير في سوق العمل ، وتعطلت قوى العرض والطلب حيث صار الطلب يتم تلبيته بالعرض المتاح من الخارج عن طريق الاستقدام . وكنتيجة لذلك لم يعد الأجر التوازني في سوق العمل السعودي يعكس الندرة الاقتصادية وإنما يعكس حقيقة أن أرباب العمل يستقدمون كما يشاؤون من العمالة وبأجور زهيدة . فقامت المزيد من الأنشطة الاقتصادية التي لم تكن تمتلك مقومات حقيقية من الناحية الاقتصادية سوى قدرة أصحابها على استقدام عمالة وافدة رخيصة.
- بدأت الأنشطة الطفيلية تتكاثر لدرجة أن بعض السعوديين ممن يصنفون أنفسهم على أنهم رجال أعمال لم يكن عملهم الحقيقي سوى استقدام عمالة أجنبية تعمل لحسابها الخاص وتعطي "رجل الأعمال" السعودي مبلغاً متفقاً عليه من المال على شكل إتاوة شهرية.
- نشأت من جراء ذلك مفاهيم غريبة في العمل التجاري والاقتصادي تقوم على الكسب السريع دون جهد حقيقي وأصبحت "التجارة" لدى البعض شطارة وفهلوة وليس عملاً مدروساً وفق جدوى اقتصادية وإنتاجية.

- وسط هذه الأجواء لم يكن بوسع الشاب السعودي الراغب في العمل ان يقبل بالعمل بالقطاع الخاص ، فالأجر منخفض ، والجهد المطلوب كبير (بعض العمال الوافدين يعمل منذ الصباح الباكر حتى منتصف الليل سبعة أيام في الأسبوع).
- ولأن القطاع الحكومي قد بدأ يتشبع بالموظفين فإنه فقد قدرته على استيعاب المزيد من السعوديين. وبهذا أصبح القطاع الخاص هو المرشح لاستيعاب السعوديين . لكن القطاع الخاص بخصائصه القائمة والتي صارت مشوهة لا يمكنه اجتذاب السعوديين.
- في هذه الأثناء بدأت "قيم الطفرة" تظهر بالتدريج . فلم يعد الاستقدام مقتصراً على المنشآت والأعمال التجارية وإنما أصبحت الأسر أيضا تستقدم العمالة الوافدة بشكل مفرط على هيئة خدم وسائقين بغض النظر عن الحاجة الفعلية في كثير من الأحيان.
- بدأت الآثار السلبية للحياة المخملية في الظهور: فتواجد الخدم في جميع البيوت تقريباً ، ووجود السائقين الخاصين افرزا أجيالاً تعودت على بقائهم معهم والحصول علي خدمتهم التي تشمل كافة متطلبات حياتهم ، فأختفت قيم العمل الايجابية ، وانخفضت إنتاجية العمل المنزلي السعودي وحل محله العمل الأجنبي .
- تعود المواطنين على العمل في القطاع الحكومي الذي يُنظر إليه على أنه بمثابة ضمان اجتماعي أكثر مما هو بيئة عمل وإنتاج حقيقية .
- بداية ظهور وترسخ النظرية الدونية إلى الكثير من المهن والأعمال[١١] ، وطغيان " ثقافة العيب" وانتشارها بين جميع الأوساط ، فأصبح الفرد السعودي يفضل البطالة على العمل اليدوي حتى لو كان تأهيله العلمي لا يتجاوز الابتدائية وحتى لو كانت خبرته العملية معدومة.
- أصبح معظم الشباب الباحث عن العمل لا يريد إلا وظيفة إدارية وعمل مكتبي حتى لو كان تخصصه مهنياً أو فنياً . فالشهادة ــ في نظر الكثيرين ــ ليست إلا جواز سفر إلى وظيفة مكتبية بغض النظر عن الدراسة السابقة والتخصص.

---

١١ عبدالواحد بن خالد الحميد ، "هموم العمل والبطالة في ظل المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية في المملكة" ، الموقع الأليكتروني لوزارة العمل ، الرياض ، السعودية ، عام ٢٠٠٩ م

- صارت "المرجعية" لدى القطاع الخاص في تحديد أجر السعودي هو الأجر الذي يتقاضاه الأجنبي. فالمقارنة كانت دائماً بين الأجر المنخفض الذي يقبل به الأجنبي الصبور المنتج والأجر الباهظ الذي يطلبه السعودي " المتعجل الكسول" ، حسب وجهة نظر القطاع الخاص.
- بالنسبة للكثير من الشباب السعودي فإن القطاع الخاص هو قطاع استغلالي ، وبيئة طاردة ، فيعتقد هؤلاء الشباب أن وجودهم غير مرحب به في هذا القطاع ، وأنهم مفروضون من قبل الدولة على القطاع الخاص ليس أكثر وذلك من خلال سياستها الإلزامية بالسعودة.
- يضاف إلى هذا انه ثبت بالدليل القاطع (من خلال سوق العمل) أن جودة التعليم ليست بالمستوى المطلوب ، فمخرجات التعليم جاءت غير ملائمة لإحتياجات سوق العمل سواء من حيث الكيف أو الكم.

لقد وجدت وزارة العمل نفسها مسئولة عن إصلاح كل هذا الخلل : فهي من وجهة نظر الجميع مسئولة عن "البطالة" ، وحتى عن ضعف النظام التعليمي وهشاشته. ومسئولة عن الترهل الاجتماعي والعادات والتقاليد التي تحتقر الكثير من الأعمال والمهن اليدوية والفنية والخدمية ، ومسئولة ايضاُ عن الليونة والرخاوة لدى الكثير من الشباب الذي تعود أن يقدم له الآخرون الخدمة لا أن يقوم هو بالخدمة

إن مكافحة البطالة في جميع أنحاء العالم هي مسئولية الجميع وليست مسئولية وزارة العمل وحدها. فالبطالة، في الدول الأخرى ، تتم مكافحتها عن طريق السياسات المالية والنقدية للدولة ، وعن طريق إصلاح النظام التعليمي ، وتكاتف فعاليات المجتمع لزيادة وعي الناس بأهمية ثقافة وقيم العمل الايجابية ، وأهمية أن يكون الإنسان منتجاً.

٦: العلاقة الطرديه بين البطالة و التستر التجاري(الجريمة) :

تشير الدراسات أن هناك علاقة بين الجريمة والبطالة ،لأنه كلما زادت البطالة زادت الجريمة ، وترى هذه الدراسات أن السرقة هي أول أسباب البطالة ، فكلما ازدادت البطالة زادت جرائم (القتل- الإغتصاب- التستر) . و ترتبط البطالة عادة بإنخفاض حاد وغير متوقع في دخل الفرد العاطل ، مما يجعله فقيراُ مطلقاُ ، بمعني عدم قدرته في الحصول علي ضروريات الحياة، أوفقراُ نسبياُ ، أي بالنسبة للمجتمع الذي يعيش فيه ، فإذا ما طال أمد هذا الإنخفاض الحاد وإستحكم ، فإنه يؤدي إلى السلوك الإجرامي والإنحراف بدافع من الحاجة المادية والعوز الإقتصادي، مما يؤدي به إلى التستر التجاري . وهذا يؤكد وجود علاقة الإرتباط الطردية بين البطالة والجريمة ،

في أي صورة من صورها، بمعني أن إرتفاع معدلات البطالة يؤدي إلى إرتفاع معدلات الجريمة في المجتمع . فقد تتولد علاقة إقتصادية غير مباشرة ايضاُ بين الجريمة والبطالة عن طريق تأثر أسرة العاطل عن العمل بهذه الظروف الإقتصادية السيئة فيجنحون إلى الجريمة بسبب مايلقونه من سوء الرعاية الصحية وسوء التغذية وغياب الدخل ، والإنقطاع عن التعليم في سن مبكرة أو الإخفاق فيه

وغالباُ ماتؤدي البطالة ايضاُ إلى العزلة الإجتماعية للعاطل عن العمل ، ومن ثم تضعف لديه مقومات الروابط الإجتماعية أو تضامنه مع المجتمع الذي يعيش فيه .

فالبطالة بهذا التصور النظري تؤدي إلى تحلل الروابط الإجتماعية التي تربط العاطل بالآخرين في المجتمع الذي يعيش فيه ، بل تفسخها في الكثير من الأحيان . مع إنهيار القيم والمعايير الإجتماعية السائدة في مجتمعه نتيجة عدم قدرته علي التمسك بها أومراعاتها لقصور الوسائل المتاحة لديه عن مراعاتها أو تحقيقه لها نتيجة توقفه عن العمل وفقدانه لأهميته الإجتماعية في ظل هذه القواعد والقيم .

ويعتقد البعض أن الأمر قد يتطور لدي العاطل بأن يخلق لنفسه قيماُ إجتماعية جديدة تناسب ظروفه ، كقواعد عامة تنظم سلوكه نحوالآخرين ، وتتناسب مع عزلته الإجتماعية الجديدة ، وتصبح مبرراُ كافياُ لسلوكه الإجرامي ، وإختلاطه مع المجرمين ودوائرهم بكل ماتحمله من قيم وتقاليد إجرامية .ويترتب علي هذا الإختلاط إكتساب العاطل عن العمل لعلاقات ومهارات وحوافز وأساليب السلوك الإجرامي .

وتؤدي حالة البطالة عند العاطل عن العمل إلى التعرض لكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي، إضافة إلى أن كثيراً من العاطلين عن العمل يتصفون بحالات من الاضطرابات النفسية والشخصية. فمثلاً يتسم كثير من العاطلين بعدم السعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز وعدم الكفاءة مما يؤدي إلى اعتلال صحتهم النفسية . لذا فإن تأثير البطالة السلبي في الوضع أو الحالة النفسية للعاطلين يتمثل في إحداث الضغوط النفسية التي عادة ماتكون مرتفعة بدرجة أكبر من عند الغير بسبب معاناتهم من الضائقة المالية التي تنتج عن البطالة . ناهيك عن العلاقة التي تنشأ بين البطالة وحالة التوتر النفسي والعصبي عند الفرد، وذلك من خلال مقارنة الحالة النفسية بين الأفراد العاطلين و بين العاملين؛ حيث تؤكد الدراسات على أن حالة التوتر

النفسي والعصبي ترتفع بشكل ملحوظ عند العاطلين عن العمل مقارنة بالعاملين ، خاصة عند إرتفاع إحتمالات مداهمتهم أو القبض عليهم من الشرطة بسبب سلوكهم الإجرامي .

وتجدر الإشارة إلى أن التوظف يؤدي دوراً أساسياً في المحافظة على التوازن والاستقرار النفسي عند الإنسان ويبعده عن ممارسة التستر ؛ حيث يرتبط توظفه بحالته النفسيه من كونه عاملاً أو عاطلاً . فالعمل يدعم ويعزز الوظائف التالية عند الإنسان :

١- تنظيم وجدولة الوقت،

٢- اللقاء والاتصال الاجتماعي،

٣- المشاركة في تحقيق أهداف أو مقاصد عامة،

٤- تحقيق الذات : مثل المكانة والهوية والسلوك القويم ،

٥- أداء وممارسة أنشطة حياتيه معتادة .

لذا فإنه في حالة البطالة أو التعطل يفتقد الفرد هذه الوظائف على اعتبار أنه ليس هناك ما يدفعه أو يتطلب منه القيام بها، الأمر الذي يؤدي به إلى الشعور بعدم الانتماء والعزلة ، بشكل يحد من ترابطه أو تفاعله مع الآخرين .

ويمكن أن نوجز عن التستر التجاري بالقول أنه يعد من أهم مكونات الاقتصاد الخفي، وهو في الوقت نفسه من أهم الأسباب المؤدية إلى نمو الأنشطة الخفية. فقد أشارت خطة التنمية الثامنة إلى أن جريمة التستر التجاري بدأت تتنامى بالتزامن مع التوسع في النشاط الاقتصادي والتجاري والخدمي واتساع النطاق العمراني للمدن والقرى في مختلف المناطق. بينما توقعت خطة التنمية التاسعة أن يسهم تعديل نظام مكافحة التستر وتغليظ عقوباته في الحد من هذه الجريمة، مع أهمية الالتزام بالتعاون مع الجهات المعنية بتطبيق النظام ليشمل جميع مناطق المملكة، وتكثيف جهود سعودة الأنشطة التجارية، التي تنتشر فيها جرائم التستر. وعلى الرغم من جهود وحملات وزارة التجارة ووزارة العمل لمكافحة جريمة التستر التجاري، التي نجم عنها انخفاضها بعض الشيء مع دخول شركات أجنبية تحت مسمى الاستثمار الأجنبي، إلا أن التستر ما زال بحاجة إلى اهتمام يعكس حجم الخطر، الذي ينطوي عليه، خاصة في ظل عدم وجود إحصائيات دقيقة تتناول عدداً من السنوات يمكن بواسطتها، مقارنة تطور هذه الجريمة ومعدلات إنتشارها واتجاهاتها. وقد تمكنت وزارة التجارة والجهات الحكومية المشاركة في مكافحة هذه الجريمة من كشف العديد من حالات التستر في مجالات وأنشطة مختلفة منها: قطاع التجزئة وبخاصة مجال المواد الغذائية، وقطع

الغيار بأنواعها، ومواد البناء والأدوات الصحية والكهربائية، ووكالات الشحن، ومحال بيع الكمبيوتر والاتصالات، ومحال التخفيضات بأنواعها، ومحال الذهب والمجوهرات، والملابس الجاهزة والأقمشة والأدوات المكتبية، وأدوات التجميل والحلاقة، والعديد من محطات البنزين، والمقاهي، بالإضافة لمنشآت بيع المعدات والآلات والمواد الزراعية. وأكثر الأنشطة التجارية والصناعية التي سجلت معدلات مرتفعة للتستر التجاري هي البقالات الصغيرة، ومحلات بيع الأقمشة، ومحلات بيع الخضار والفواكه، والمخابز، والمطاعم. أما في المجال الصناعي فقد تركزت في ورش السيارات ومراكز الخدمة ومحلات بيع قطع الغيار.

إن جريمة التستر التجاري لها تأثير كبير على جوانب التنمية وعلى الاقتصاد الوطني من خلال عدم ضبط الإجراءات والتحايل علي الأنظمة ونمو البطالة، وتدني فرص التوظيف للسعوديين، واحتكار الوافدين لبعض الأنشطة التجارية وتحويل الإيرادات للخارج بطريقة غير نظامية وتحقيق الأرباح على حساب المواطن المستهلك ، وتقويض فرص التنمية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها.

ولقد ظهرت بشكل أكبر في مكة المكرمة المدينة المنورة ومحافظة جدة بسبب الأهمية النسبية لمواقعهم الإستراتيجية ، مما أفضى إلى تشكيل فرق عمل ضمت عدداً من مديري إدارات كل من (أمانات هذه المناطق ، وفروع وزارة التجارة والصناعة، مكاتب العمل، هيئة التحقيق والادعاء العام) بمشاركة إمارات المناطق لمحاصرة هذه الجريمة وطرح الحلول المناسبة للقضاء عليها. ومن خلال البحث والدراسة اتضح أن هناك أسبابا أدت إلى ذلك، ومن أهمها التراخي والتساهل في تطبيق اللائحة التنفيذية لمكافحة التستر التجاري، إذ إن الجهات المختصة لم تقم بدور فعال، كما أن المواطن الذي يقوم بالتستر على الأجنبي لا يدرك حتي الآن الأضرار المترتبة على هذا الفعل.

ويمكن أن نلخص أهم آثار التستر التجاري على الوطن والمواطنين فيما يلي: [١٢]

- الإضرار بالاقتصاد الوطني .
- المخاطر الأمنية والاجتماعية .

١٢موقع وزارة الداخلية السعودية http://www.moi.gov.sa

- المنافسة الغير مشروعة في أسواق السلع والخدمات .
- زيادة حالات الغش التجاري .
- مزاحمة المواطنين في أعمالهم بصورة غير مشروعة .
- الإسهام في نمو البطالة .
- تزايد أعداد المخالفين لنظام الإقامة .
- تحويل مليارات الريالات خارج المملكة وحرمان الاقتصاد الوطني منها ومن مضاعفاتها
- احتكار الأجانب لبعض الأنشطة التجارية كما في المقاولات ونشاط التجزئة وإحتكار اسواق الإسمنت .
- تزايد أعداد العمالة الوافدة مما يؤثر في البنية السكانية والإجتماعية للمملكة .
- تحويل مليارات الريالات خارج المملكة وحرمان الاقتصاد الوطني .
- احتكار الأجانب لبعض الأنشطة التجارية .
- تزايد أعداد العمالة الوافدة مما يؤثر في البنية الديموغرافية للمملكة .
- زيادة أعباء الإنفاق على المرافق الخدمية ، الصحية ، التعليمية بسبب وجود أعداد كبيرة من الأجانب بالمملكة .
- مزاولة كثير من الوافدين للتجارة الغير مشروعة من خلال تواطؤ المتستر عليه مع أقاربه واصدقائه .

ويشير عدد من الدلائل إلى أن جريمة التستر التجاري آخذة في التزايد بشكل متسارع، وأن تقديرات حجمها كبيرة، وهي جريمة آخذه في النمو بشكل يضر بالاقتصاد الوطني، ويتسبب في العديد من المخاطر الأمنية والاجتماعية، ويسهم في زيادة حالات الغش التجاري . وقد وجدت وزارة التجارة أن غالبية الأنشطة، التي تدار من قبل العمالة الوافدة مرتعاً للسلع المقلدة والمغشوشة والمنافسة غير المشروعة لصالح العمالة المتستر عليهم في تلك الأنشطة، ما يضعف الكفاءة الاقتصادية عن طريق الإخلال بتوزيع الموارد، إذ يجتذب التستر نصيباً لا يستهان به من الموارد البشرية والمالية المتاحة فيما لا يخدم أهداف الاقتصاد الوطني، ومن ثم ففوائد هذه الأنشطة تذهب جُلها إلى العمالة الوافدة، والذين بدورهم يقومون بتحويلها إلى الخارج وحرمان الاقتصاد الوطني

من الاستفادة منها، إضافة إلى أن التستر يؤدي إلى مزاحمة المواطنين في أعمالهم بصورة غير مشروعة، وهو الأمر الذي يزيد من انتشار معدلات البطالة بينهم ، مع ما يسببه من احتكار الأجانب لبعض الأنشطة التجارية وتشجيع مزيد من المخالفين لنظام الإقامة والعمل؛ وذلك لأنه يعتبر من أهم دوافع مزاولة كثير من الوافدين للتجارة غير المشروعة من خلال تواطؤ المتستر عليه مع بني جلدته.

إن من أهم مؤشرات التستر التجاري في المملكة مايلي : [١٣]

- تزايد تحويلات العمالة الأجنبية للخارج بمبالغ كبيرة تفوق رواتبها ومستحقاتها المالية السنوية، وكثير منها- في الواقع- ناتج عن ممارسات غير نظامية، واحتكار لسوق التجزئة، وقطاع الخدمات، والمقاولات، وتجارة المحاصيل الزراعية الموسمية وغير الموسمية، وقطاع الورش وقطع الغيار ومراكز الخدمة، وتجارة المواشي وبيع الإسمنت ، إلى غير ذلك.
- تزايد المؤسسات الوهمية، التي هي عبارة عن اسم وترخيص ورقي فقط. كما أن نحو ٨٠ % من العمالة السائبة في الشوارع تحت كفالة مؤسسات وهمية.
- تزايد أعداد العمالة المتخلفة والمخالفة لنظام العمل، التي وَجدت في تلك الأنشطة مجالاً مربحاُ لمزاولة أعمالها.
- تكاثر المحلات الصغيرة حتى في الشارع الواحد بشكل لا يتسق مع آلية الأرباح الاقتصادية، وقد تناولت بعض الدراسات تحليل الأنشطة القابلة للتستر كالبقالات، وخلصت إلى أن أرباحها منخفضة، إذ تتراوح بين ألفين إلى أربعة آلاف شهرياً، وذلك بسبب المنافسة الشرسة فيما بينها
- تكاثر من يطلق عليهم تجار الشنطة، الذين عادة ما يكونون على شكل موزعين في قطاع الذهب والمجوهرات والعطور.
- إن بعض الشركات الكبرى، التي تدخل السوق تحت اسم التمثيل التجاري تسهم بشكل مباشر في عملية التستر التجاري، حيث إن مصطلح التمثيل التجاري ما هو إلا مصطلح وهمي تم الاستناد إليه بهدف إخفاء حقيقة وطبيعة أعمال هذه الشركات المخالفة للأنظمة والقوانين القائمة، فضلاً عن أنها تضم أعدادا كبيرة من العمالة الوافدة، وغالباً ما تكون جنسية الشركة هي نفسها جنسية الموظفين العاملين فيها.

---

١٣ عبد الله بن جهيم الزمامي ،، غسل الأموال في المملكة العربية السعودية ، مكتبة القانون والاقتصاد ، الرياض ، عام ٢٠١٠ م

- وجود شركات أجنبية بأسماء سعودية، وقد جمعت هذه الشركات بين التهرب الضريبي والتستر التجاري.
- ضخامة تقديرات عوائد جريمة التستر التجاري بدلالة تحويلات العاملين الأجانب المسجلين رسمياً في وزارة العمل، ولذا فالاقتصاد الوطني يفقد سنوياً بسبب التستر التجاري ما يقارب من نصف التحويلات المالية للأجانب أي نحو ٥٥ مليار ريـال ، بينما يبلغ حجم التستر التجاري بكامله نحو ٢٣٦ مليار ريـال حسب تقديرات منتدي جدة التجاري المنعقد في ١٤٣٤/٤/٢٢ه حيث تتراوح المبالغ التي يحصل عليها المواطنون المتسترون ما بين ٥٠٠ و٤٠٠٠ ريـال شهرياً تقريباُ وهي تمثل دخلاً غير مشروع للمواطن المتستر، وتشكل نحو ثلث الدخل الكلي الصافي لنشاط المتستر عليه، الذي يمثل دخلاً غير مشروع له . مع أن هذا الدخل والعمولات تتنوع بحسب تنوع الأنشطة، وحركة التعامل فيها، والموقع الجغرافي لمحل النشاط التجاري وأهميته.

٧: توصيف النموذج الإقتصادي للدراسة :

لذلك يمكن التعبير عن الجريمة بإستخدام التستر التجاري حسب ما تم تعريفه بنظام التستر التجاري المعدل عام ١٤٢٥هـ بأنه جريمة يعاقب عليها القانون ، بعد أن كان مخالفة إدارية من قبل ، وذلك في تقدير العلاقة بين البطالة والجريمة ، كونهما يرتبطان طردياُ كما أشرنا ، فمع بقاء العوامل الأخري علي حالها ، يؤدي إرتفاع معدلات البطالة في المجتمع إلى إرتفاع معدلات التستر التجاري وإنتشاره في الوقت نفسه . فالمتغير التابع في هذه العلاقة هو التستر التجاري ، ويرمز له بالرمزC ، أما المتغير المستقل فهو معدل البطالة ، ويرمز له بالرمزU . علماُ بأنه يمكن إضافة متغيرات أخري مستقلة نستطيع من خلالها إكتشاف المزيد من العوامل التي تساعد في حدوث التستر التجاري ، وإنتشاره في المملكة ، بصفة عامة ، أو في محافظة جدة علي وجه الخصوص ، وذلك مثل الدخل ، أو معدلات التضخم ، أو مستوي التعليم ، أو معدلات النمو السكاني، أو غيرها. لذلك نبدأ بما يلي :

أولاُ: المتغير التابع Dependent Variable (التستر التجاري) : ويقاس بنسبة النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي إلى عرض النقود بمفهومه الواسع ، M2 ، والتي تقاس تقديراُ بالنسبة C للفترة من عام ١٩٩٩ م إلى عام ٢٠١٢ م .

ثانياُ: المتغيرات المستقلة Independent Variables وهي كمايلي :

١- معدل البطالة الإجمالي(للسعوديون وغير السعوديين) في المملكة ، ويرمز له بالرمزU ، للفترة ذاتها .

٢-نسبة مساهمة نشاط قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في المملكة : ويرمز له بالرمز S ، ويشمل تجارة الجملة والمطاعم، والنقل والإتصالات والتخزين، وخدمات المال والتأمين، والعقارات وخدمات الأعمال،وخدمات إجتماعية وشخصية،ومنتجي الخدمات الحكومية، حسبما تم تعريفه وقياسة في التقارير السنوية لمؤسسة النقد العربي السعودي، كمتغير تقريبي للعائد علي قطاع التستر التجاري، ونسبته من الدخل الوطني بالمملكة عن هذه الفترة .

٣-متوسط دخل الفرد بالأسعار الجارية بالمملكة : ويرمز له بالمقدار، Y ، حيث إن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالمملكة، GDP ، مقسوماً علي عدد السكان ، N ، لنفس الفترة . وذلك حسب تقدير وقياس مؤسسة النقد العربي السعودي .

٤-سعر الفائدة الإسمي علي الودائع المصرفية بالريال السعودي لمدة عام ، ويرمز له بالرمز،I ،وقد أخذت بياناته من واقع تقارير مؤسسة النقد العربي السعودي .

٥-عدد العاملين في القطاع الحكومي ، ويرمز لهم بالرمز، E ، ويعبر عنه بعدد الوظائف الرسمية للعاملين في الدولة ، حيث إحتمال أن تكون نسبة التستر التجاري بينهم مرتفعة بسبب إنخفاض الدخل أو بسبب منعهم ممارسة النشاط التجاري .

٦-نسبة السيولة النقدية (النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي) إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ، ويرمز لها بالرمز ، M، ويمكن إستخدامها كمتغير تقريبي لحجم قطاع التستر التجاري بالمملكة .

٧-نسبة الإنفاق الإستهلاكي إلى الدخل الوطني بالأسعار الجارية، ويرمز لها بالرمز ،K ، فكلما زاد عدد السكان، ومنهم الوافدين ، كلما ترتفع هذه النسبة .

٨-عدد أفراد القوى العاملة في القطاع الخاص ، سعوديون وغير سعوديين ، ويرمز لها بالرمز، L ، والتي تتزايد بسبب النمو في عدد أفراد العمالة الوافدة ، والهجرة الخارجية إلى المملكة ، ونمو عدد المواطنين وتكاثرهم ، يوما بعد يوم .

٩-مدفوعات القطاع الحكومي لجميع العاملين في الدولة كمصروفات جارية فعلية بالمليون ريال ، بالأسعار الجارية، ويرمز لها بالرمز W ، وتشمل رواتب وأجور وبدلات وإنتدابات الموظفين العاملين بالدولة . إضافة إلى :

١٠-متغير الخطأ العشوائي ، et ، والذي يدخل ضمن عملية تقدير العلاقة بين التستر التجاري والبطالة .

لذلك يمكن كتابة النموذج الإحصائي كما يلي :

$$C= \beta0+\beta1\ U+\beta2\ S+\beta3\ E+\beta4\ W+\beta5\ Y+\beta6\ M+\ \beta7\ L+\beta8\ i+\beta9\ K+\ et$$

وحسب نتائج الدراسات السابقة يمكن التوقع بمايلي :

$\beta1>0$; $\beta2>0$; $\beta3<0$; $\beta4<0$; $\beta5<0$; $\beta6<0$; $\beta7>0$;

$\beta8<0$; $\beta9>0$

٧-١: البحث عن أفضل تمثيل للدالة :

تم إستخدام البرنامج الإحصائي SSPS لتقدير العلاقة الإحصائية بين التستر التجاري (كمتغير تابع) وبين معدلات البطالة ، وفي ظل وجود بقية المتغيرات الأخري (المتغيرات المستقلة) ، ومع إستخدام صوراً رياضية مختلفة (الخطية وغير الخطية واللوغاريتمية وشبه اللوغاريتمية والأسية والجذرية وغيرها) للبحث عن أفضل تمثيل Goodness of Fit للعلاقة الإحصائية المنشودة مع الأخذ بعين الأعتبار قيم المؤشرات الأحصائية ومستوي معنوية كل منها في كل حالة . ولقد تم التوصل إلى تقدير العلاقة التالية كأفضل صورة:

جدول رقم (٧)

تقدير العلاقة بين التستر التجاري والبطالة والمتغيرات المستقلة الأخري

المتغير التابع: التستر التجاري (C)

Sig.	t-ratio	Standardized Coefficient	St. Error	Unconditional Coefficient	Independent Variables
0.005	3.067	--	0.079	0.239	Constant
0.047	2.101	0.491	0.833	1.749	U
0.113	1.623	1.74	0.110	1.79	S
0.752	0.319	0.078	0.006	2.9907	Y
0.000	4.320	0.415	0.288	1.244	i
0.000	-4.578	-1.139	0.008	-4.1206	E
0.000	4.320	0.415	0.288	1.244	M
0.297	-1.066	-1.51	0.075	-0.080	K
0.252	-1.176	-0.331	0.004	-1.9008	L
0.373	0.908	0.164	0.002	4.0309	W

R^2 = 0.976F = 104.679 D – W = 1.551

ويلاحظ علي النتائج السابقة إختلاف إشارات معاملات بعض المتغيرات التفسيرية(المستقلة) عن ماهو متوقع لها، وقد يكون السبب في ذلك وجود أثر لبعض مشكلات القياس ، مع إرتفاع قيمة مع امال التحديد والمعامل الإحصائي F وإنخفاض قيمة معامل دربن واطسن، مما يعني إمكانية وجود إرتباط تسلسلي موجب بين عناصر الخطأ العشوائي في العينة، إضافة إلى إنخفاض نسبة ت تحت فرض العدم لكل المتغيرات ماعدا سعر الفائدة ، i ، وعدد العاملين في القطاع الحكومي خلال الفترة الزمنية للعينة ، E، والسيولة النقدية المتوافرة للإقتصاد السعودي ، M ، إضافة إلى ثابت مقطع الدالة . وقد يكون السبب في ذلك وجود إرتباط خطي مزدوج بين المتغيرات المستقلة المفسرة للنموذج ، إضافة إلى وجود الإرتباط السلسلي بين عناصر الخطأ العشوائي ، وهما الأكثر شيوعاً في تقدير الدوال الإقتصادية عند إستخدام بيانات السلاسل الزمنية . لذلك قمنا بدراسة مصفوفة الإرتباط بين هذه المتغيرات للكشف عن أسباب ذلك ، وعلاجه إن أمكن .

ويلاحظ من معاملات الإرتباط الجزئية بين هذه المتغيرات إرتفاع قيم معظمها مما يعني إنخفاض مستوي المعنوية فيها من جهة ، ومن جهة أخري إمكانية ظهور مشكلة الإزدواج الخطي بين المتغيرات والتي لها آثار تتمثل في أن القيم المقدرة لمعاملات النموذج سوف تكون غير محددة وبالتالي سوف تكون غير دقيقة ، إضافة إلى أن تباين هذه التقديرات سوف تكون كبيرة جداً . وأيضاً فإن ظهور مشكلة الإرتباط السلسلي بين عناصر الخطأ العشوائي والتي يؤدي ظهورها إلى أن تكون تباينات المعاملات المقدرة ليست أصغر مايمكن، لذلك فقد قمنا بإجراء التحويلات المناسبة علي هذه المتغيرات للتخلص من مشكلتي الإزدواج الخطي والإرتباط السلسلي بين عناصر الخطأ العشوائي ، بهدف الحصول علي تقديرات مرغوبة .

٧-٢ : العلاقة بين التستر التجاري وبين البطالة والمتغيرات الأخري :

توصلنا اخيراً إلى تقدير المعادلة التالية والتي تعتبر أفضل تقدير للعلاقة الإحصائية موضع البحث ، وذلك بعد أن تم علاج مشكلتي الإزدواج الخطي والإرتباط السلسلي بين عناصر الخطأ العشوائي والتخلص منهما :

جدول رقم (٨)

تقدير العلاقة بين التستر التجاري وبين البطالة

المتغير التابع: التستر التجاري (C)

Sig.	t-ratio	Standardized Coefficient	St. Error	Unconditional Coefficient	Independent Var-iables
0.000	8.470	--	0.020	0.169	Constant
0.053	3.619	0.397	0.265	0.959	**U** معدل البطالة
0.397	8.60	0.089	0.003	0.0032147	**Y** متوسط دخل الفرد
0.000	-6.475	-0.940	0.008	-0.0035567	**E** عدد وظائف الدولة
0.000	7.133	0.501	0.205	1.461	**M** نسبة السيولة النقدية

$R^2 = 0.953$ F = 136.473 $AdjutR^2 = 0.946$ D – W = 1.85

ولقد تبين لنا من تقدير المعادلة السابقة أن إشارات معاملات المتغيرات المستقلة جاءت مطابقة للإشارات المتوقعة عند مستويات معنوية مرتفعة ، ماعدا متغير البطالة الذي كان منخفض نسبياً بسبب إحتمال وجود علاقة إزدواج خطية بينه وبين متوسط دخل الفرد، وقد أمكن بعد المعالجة الإحصائية تجاوزه من دون التأثير علي نتائج التحليل. إضافة إلى أن كل هذه المعاملات قد إجتازت إختبار المعنوية الإحصائية بمستوي ٥% ، مثلما هو ظاهر في الجدول أعلاه .

٧-٣: الأداء العام للنموذج :

١) يمكن الحكم علي الأداء العام للنموذج المستخدم من خلال المعايير الإحصائية التالية:

أ- جاءت إشارات المعلمات المقدرة مطابقة للتوقعات التي سبقت عمليات التقدير ، بما يعني إنسجام نتائج النموذج مع الدراسات الإقتصادية النظرية السابقة فيما يتعلق بتلك المتغيرات كمايلي

ب- بالنسبة لمعامل معدل البطالة (β_1) يلاحظ أن إشارته موجبة ، أي أن العلاقة طردية بين التستر التجاري (المتغير التابع) وبين معدل البطالة : حيث أن إرتفاع معدلات البطالة بمقدار ١٠٠٠ عاطل يؤدي إلى زيادة الإقبال علي التستر التجاري وممارسته بمقدار ٥٩٥ حالة تستر، وذلك مع بقاء العوامل الأخري علي حالها.ويلاحظ إجتياز هذا المتغير لاختبار المعنوية الاحصائية (t) يجعلنا قادرين على الوثوق به إحصائياً بدرجة قدرها ٩٥%.

ج- بالنسبة لمعامل متوسط دخل الفرد (β_3) يلاحظ أن إشارته موجبة أيضاً ، أي أن العلاقة طردية بين التستر التجاري وبين متوسط دخل الفرد بالمملكة : لذلك فإن زيادة متوسط دخل الفرد قد تشجع علي زيادة التوجه نحو التستر التجاري وممارسته خاصة في حالة غياب الفرص الإستثمارية ، وذلك مع بقاء العوامل الأخري علي حالها.

د- بالنسبة لمعامل عدد العاملين في القطاع الحكومي أو عدد الوظائف السنوية المعتمدة في ميزانية الدولة (β_5) يلاحظ أن إشارته سالبة ، أي أن العلاقة عكسية بين التستر التجاري وبين عدد الوظائف التي تعتمدها الدولة في الميزانية العامة كل عام ، معني ذلك أن عدم زيادة الوظائف الحكومية سنوياً قد يقود إلى ممارسة المزيد من التستر التجاري بين الخريجين والخريجات نظراً لتفضيلهم العمل في القطاع الحكومي ، وتحيزهم له ، وذلك مع بقاء العوامل الأخري علي حالها .

هـ- بالنسبة لمعامل نسبة السيولة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالمملكة (β_6) يلاحظ أن إشارته موجبة ، أي أن العلاقة طردية بين نسبة السيولة النقدية في الإقتصاد السعوديوبين التستر التجاري : حيث أن تزايد السيولة النقدية والوفاء بالإلتزمات والمعاملات النقدية – وليس عبر البنوك – يساعد علي إنتشار التستر التجاري ، وذلك مع بقاء العوامل الأخري علي حالها . ولنا أن نذكر جهود مؤسسة النقد العربي السعودي ووزارة التجارة والصناعة في الحد من التعامل النقدي وليس بالشيكات بين التجار الصغار، أو التعامل بدون فواتبر، أو الإستيراد من الخارج عن طريق قنوات غير رسمية .

٢) معامل التحديد R- squared في النموذج : وقد بلغت ٠.٩٥٣ وهي تدل علي أن المتغيرات المستقلة الداخلة في تكوين النموذج تشرحه وتمثله بدرجة عالية ، وإرتفاع الدلالة الإحصائية لمعاملات هذه المتغيرات ، إضافة إلى أن الصورة الرياضية الخطية للمعادلة المقدرة تمثل بيانات العينة تمثيلاً صادقاً بدرجة مرتفعة .

٣) قيمة معامل دربن واطسن : بمقارنة قيمة هذا المعامل بين المعادلتين المقدرتين سابقاً يلاحظ أنها إرتفعت من ١.٥٥١إلي ١.٨٥١ ، أي بنسبة ١٩.٣% ، مما يعني إنخفاض قوة الإرتباط العكسي التي كانت قائمة بشكل تسلسلي بين عناصر الخطأ العشوائي نتيجة للعلاج الذي تم إستخدامه : وهو إجراء تحويلات فروق زمنية بمقدار فترتين زمنيتين لجميع المتغيرات الداخله في تكوين النموذج .

٤) قياس مرونات الدالة : بإستخدام التعريف الأساسي لمرونات الدوال الإقتصادية توصلنا إلى القياسات التالية عند نقطة المتوسط الحسابي لكل متغير من المتغيرات المستقلة الأربعة ، مع المتوسط الحسابي للمتغير التابع ، كمايلي :

جدول رقم (٩)

تفسير قيمة معامل المرونة

نوع المرونة	قيمة معامل المرونة	التفسير
مرونة التستر التجاري بالنسبة للبطالة	**٠.٣١٢٩**	**مرونة منخفضة، تعني أن إنخفاض معدل البطالة بنسبة ما سوف يؤدي إلى إنخفاض التداول النقدي المستخدم في تمويل التستر التجاري بنسبة أقل**

نوع المرونة	قيمة معامل المرونة	التفسير
مرونة التستر التجاري بالنسبة لمتوسط الدخل	٦٤٢.٧٣	مرونة مرتفعة ، تعني أن إرتفاع متوسط دخل الفرد بنسبة ما سوف يؤدي إلى زيادة التعاملات النقدية المغذية للتستر التجاري بنسبة أكبرنظراَ لمحدودية الأوعية الإدخارية، وفرص الإستثمار المتاحة لمتوسطي الدخول
مرونة التستر التجاري بالنسبة للتوظيف الحكومي	- ١٠٠٨٠.٨٧	مرونة مرتفعة تماما، بمعني أن زيادة وظائف القطاع الحكومي بنسبة ما سوف يساعد علي إنخفاض التوجه نحو التستر التجاري ، وبنسبة كبيرة
مرونة التستر التجاري بالنسبة للسيولة النقدية (كنسبة إلى الدخل)	٠.٥٢٦٧	مرونة منخفضة، بمعني أن زيادة نسبة السيولة النقدية (بالنسبة للدخل) بنسبة ما سوف تزيد من نسبة التداول النقدي المستخدم في تمويل التستر التجاري بنسبة أقل

ويلاحظ من الجدول بعاليه أن الخيارات الأربعة السابقة تعد جميعها (أو أي مزيج منها) من أبرز وأهم الأدوات المستخدمة حالياَ في مكافحة جرائم التستر التجاري في الدول المتقدمة ، والدول النامية علي وجه الخصوص . ولعل البدء بزيادة وظائف القطاع الحكومي بمعدلات ورواتب ومزايا وظيفية متناسبة مع معدلات التضخم السائدة سنوياَ ، عند إصدار الموازنة العامة للدولة ، ومكافحة البطالة أو الحد منها ، ذلك لأن توفير وظائف حكومية جديدة يعد القيد الأكبر علي التخلص من التستر التجاري خاصة بين موظفي الدولة ، مع التحكم بالقدر المناسب في تدفقات السيولة النقدية إلى النشاط الإقتصادي بالمملكة ، مثلما أوصت معظم التقارير الدولية ، وهو من خير وسائل التحكم بالتستر التجاري أو القضاء عليه ، وذلك بسبب إنخفاض مرونات هذه المتغيرات الثلاثة . ثم يتبع ذلك إستخدام أدوات أخري يمكن أن يكون من ضمنها سياسات مالية أو نقدية إنتقائية تعمل علي دعم ورفع متوسط دخل الفرد حتي يمكن الإقلال من تحول نسبة كبيرة من ذوى الدخل المنخفض والمحدود من المواطنين إلى العمل في قطاع التستر التجاري ، أو التوجه إليه ، أو حتي الإستثمار فيه .

٨: الخلاصة والتوصيات:

نظراً لأهمية تأثير مشكلتي البطالة والتستر التجاري في البناء الإقتصادي والاجتماعي، ونموه ، للمجتمع السعودي ، ركزت هذه الدراسة على تحليل مفهوم البطالة وحالات التعطل ، وجريمة التستر التجاري ، وعلاقتهما معاُ في تباطؤ هذا النمو، وذلك من خلال إبراز أهم الآثار السلبية المترتبة على انتشارهما وازدياد نسبتيهما بشكل متفاقم ومعدلات حرجة بين الأنشطة والمناطق الرئيسية بالمملكة ، مما أفقد المواطنين الكثير من الثروات والدخول وفرص العمل .

وبما أن هذا البناء يتضمن العديد من الجوانب المرتبطة أساساً بسلامة المجتمع وتكامله عند ممارسة أنشطته الإقتصادية، وضمان أمنه وأمانه مع مراعاة حماية مصالحه ومستقبل أولاده . لهذا تناولت الدراسة مشكلتي البطالة والتستر التجاري من حيث علاقتهما وتأثيرهما وتأثرهما بحدوث الجريمة والجرائم الأخري ايضاُ ؛ إذ ركز الجانب النظري على تحليل ومراجعة الدراسات والبحوث السابقة، التي تناولت علاقة البطالة بجانب الأمن ضمن متغير الجريمة (التستر التجاري) كجريمة يعاقب عليها القانون ، حيث وجدنا علاقة إرتباط طردية وقوية بينهما : فالبطالة تقود إلى إحداث التستر التجاري وظهوره وإنتشاره ، بينما إنتشار التستر التجاري يساعد ويعزز من وحدوث إنتشار البطالة وتفاقمها في الوقت نفسه ، مقارنة بالجرائم الأخري ، والتي تتطلب كثيرا وجود بطالة أو إرتفاع معدلاتها بين مرتكبيها. لذلك فالعلاقة تبادلية ، وكل منهما يؤثر ويساعد علي حدوث الآخر. ولنا أن نؤكد أن البطالة تمس الجوانب الحقيقية أو الفيزيقية للإقتصاد السعودي ، ما يعني أن الأمر يتطلب سياسات مالية للتعامل معها بشكل أساسي ، بينما يمس التستر التجاري الكثير من الجوانب النقدية فيما يخص إستخدام النقود خارج الجهاز المصرفي لإنهاء المعاملات ، أو تحويل الأموال إلى الخارج ، ما يعني أن الأمر يتطلب سياسات نقدية للتعامل معه بشكل أساسي . وكون وجود علاقة طردية بينهما توحي بأنهما يؤديان إلى إحداث نوع من الركود التضخمي ، وهذا ما تؤكده كل الشواهد والظروف والمناخات المسيطرة علي الأسواق السعودية في الآونة الأخيرة ، التي تزايد فيها كليهما . لذا فقد يكون من المستحسن إستخدام سياسات مالية ونقدية في مكافحة أو الحد من مشكلتي البطالة والتستر التجاري ، وذلك بنوع من التنسيق بين هاتين السياستين .

أما الجانب الخاص بالتحليل الإحصائي فقد اعتمد على البيانات الإحصائية الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة ؛ إذ تم توظيف هذه البيانات في شرح العلاقة بين البطالة و ظهور التستر التجاري ، والتي أجمعت عليها معظم الدراسات التطبيقية في الدول النامية .

ونظراً لوجود تقديرات متباينة للعلاقة بين البطالة والتستر التجاري وانسجاماً مع المنهج العلمي، سعت هذه الدراسة إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من تقديرات البطالة من أكثر من مصدر ، لكنها تقيدت بالمعدلات المعلنة رسمياُ في التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعدة سنوات ، ووفقاً لهذه الطريقة بلغ تقدير معدل البطالة الوطنية في المملكة (١٢.٥%) تقريباُ، ويعد هذا الرقم متواضعاُ أو متحيزاُ إلى الأسفل في حقيقة الأمر ، لكنه يعد عالياً جداً مقارنة بالمعدلات الدولية وخاصة للدول التي تتشابه مع المملكة في ظروفها الإقتصادية .

وأشارت نتائج التحليل إلى أن معدلات البطالة تزداد بشكل ملحوظ في مناطق الأطراف أكثر من مناطق المركز، وكذلك أكدت نتائج الانحدار أن الحالة التعليمية والثقافة العمالية للقوى العاملة يعدان من المتغيرات الأساسية التي تسهم بشكل كبير في تفسير حالة البطالة في مناطق المملكة؛ إذ تشير الدراسات الإحصائية إلى أنه كلما انخفض مستوى تعليم القوى العاملة زادت حالة البطالة بينها، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة في المنطقة.

ويري الكثير من الباحثين في هذا الشأن – حديثاُ - إن بداية حل المشكلة يكمن في توطين الوظائف وإحلال مواطنين ومواطنات في وظائف الطبقة الوسطى التي تتطلب الشهادات الجامعية كحد أدنى على أن يتم اختيار السعودي المؤهل المطلوب للوظيفة وليس الطالب لها ، فلو نظرنا في فئات الوافدين العاملين في المجتمع نجد نسبة كبيرة ممن يعملون في الشركات بأسماء مختلفة ليست تخصصية وليست بسيطة. على سبيل المثال لا الحصر: سكرتير، مندوب مبيعات، مدير فني، كاتب، محاسب، موظف استقبال، مأمور سنترال، مندوب مبيعات.. إلخ . هذه الفئة من الوظائف لايقل عدد من يشغلونها عن المليون، علما بأن عدد العاطلين من المواطنين قد يقل عن ذلك بعض الشيء . كما أن مجرد استبدال الوافدين بمواطنين، لن يسرع من عملية التنمية، ولن يصنع الأجيال الفاعلة، لكن الحل يكمن في خلق المنافسة الشريفة بين الشباب السعودي ليتحول إلى شباب متعلمين ونشيطين يرغبون ويقدرون علي العمل ويتوائمون مع طلب رجال الأعمال في الشركات والمنشآت بحيث لا ترتفع تكاليف توظيفهم عن توظيف الوافدين، وحتي يتأكد لرجال الأعمال أن في توظيفهم قيمة إضافية للمنشأة لم يكونوا ليحصلوا عليها مع أمثالهم من الوافدين .

بنـاءً علـى مـا سبق يمكن تلخيص أهم التوصيات أو الآليـات المقترحـة لمكافحـة التستر التجاري فيما يلي:

١. طالما أن جريمة التستر التجاري تسود وتنتشر في الجوانب النقدية بدرجة أكبر من مشكلة البطالة التي تنتشر بدرجة كبيرة في الجوانب الحقيقية في المجتمع ، لذلك فقد يكون من المناسب إتخاذ إجراءات نقدية لمراقبة التدفقات النقدية ، وتحويلات الأموال إلى الخارج ، وتعاملات الوافدين مع البنوك حيث أصدرت مؤسسة النقد تعليماتها مؤخراُ بمنع قبول تعاملات المحاسبين الأجانب في القطاع الخاص ، أو مراجعاتهم للحسابات المصرفية التي تخص المنشأت التي يعملون بها .

٢. أن يتم دفع جميع مستحقات العمالة الوافدة نظاميا في حسابات مصرفية تفتح للمكفولين وتسجل فيها أرقام رواتبهم وأجورهم وبدلاتهم والمزايا الأخرى لكل منهم ، وذلك لمراقبتها ، علي ان يتم منع أي مكفول من فتح أكثر من حساب ، وأن يتم إطلاع الكفيل بأي تغيرات أو تعديلات علي هذه الحسابات ، أولا بأول ، ليتعرف عليها

٣. إلزام جميع البائعين في الأسواق بمسك الدفاتر التجارية ، وفواتير الشراء ، وأجهزة نقاط البيع التي تسجل مبيعاتهم في حساباتهم الجارية لدى البنوك تفادياُ لإستخدام البعض النقود السائلة في إحداث التستر التجاري

٤. ضرورة إعادة النظر في الشكل التجاري القانوني المعروف ب " المؤسسة " وإستبداله بما يعرف بشركة الرجل الواحد One Man Company علي أن تكون من ضمن أنواع الشركات التجارية العاملة حسب نظام الشركات التجارية بالمملكة ومتطلباته الأساسية مثل: مسك الدفاتر التجارية ، وتسديد مستحقات الزكاة والدخل للمصلحة سنوياُ ، وإلغاء النوع المعروف ب " شركة المحاصة " ، والذي إستفاد منه الكثير في إقامة علاقات تستر تجاري مشروعة ، وحسب النظام.

٥. حسب توصيات تقرير صندوق النقد الدولي عن المملكة عام ٢٠١٢ م يتطلب الأمر إجراء دراسات عن تعزيز إدارة السيولة النقدية المحلية النظامية ، مع إحتمال اشتمالها علي إطار رسمي للتنبؤ بها وفق حاجة النشاط الإقتصادي، ومتابعة إستخداماتها ونموها ، حتي لايساء إستعمالها في ممارسة التستر التجاري .

٦. تعاون وزارة التجارة مع مؤسسة النقد على تطوير أنظمة التمويل والتقسيط لحماية المتعاملين في الأسواق السعودية ، مع إعادة النظر في أنظمة التقسيط ، وطرق حساب الأقساط الشهرية للمشترين .

المراجــع

أولا :المراجع العربية:

- الحميد ، عبدالواحد بن خالد ، "هموم العمل والبطالة في ظل المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية في المملكة" ، الموقع الأليكتروني لوزارة العمل ، الرياض ، السعودية ، عام ٢٠٠٩ م.
- البكر، محمد عبدالله ، " دراسة تحليلية عن البطالة في المملكة العربية السعودية " ،مجلة العلوم الإجتماعية ، جامعة الكويت ، المجلد ٣٢ ، العدد رقم ٢ ، عام ٢٠٠٤ م.
- الزمامي ،عبد الله بن جهيم ، غسل الأموال في المملكة العربية السعودية ، مكتبة القانون والاقتصاد ، الرياض ، عام ٢٠١٠ م.
- الغيلاني،عبد الله ، التركيبة السكانية خلل يهدد الأمن القومي للخليج، مركز الإمارات للدراسات والإعلام، دبي- الإمارات العربية المتحدة، نوفمبر، ٢٠٠٨م.
- الصباح، ثامر، خلل التركيبة السكانية بدول الخليج، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التركيبة السكانية في دول الخليج، مملكة البحرين، ٢٠٠٩م.
- الصبان، محمد سالم ، البطالة بين السعوديون وتحديات المستقبل (مقال)، جريدة الوطن السعودية، ٨ سبتمبر ٢٠٠٧م.
- التواتي ، علي بن حسن ،إلا البطالة أعييت من يداويها (مقال)، جريدة عكاظ السعودية، العدد ٢٢٣٦، ١ اب ٢٠٠٧م.
- باعشن ، عبدالرحمن بن علي ، دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية ، ندوة في مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني ، عام ٢٠٠٧ م
- عرب ، عاصم بن طاهر ، إقتصاديات العمل ، عمادة شئوون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، عام ١٩٩٤ م.
- الخطيب، ممدوح عوض ، محددات النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي السعودي ، بحث غير منشور ، كلية إدارة الأعمال ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، عام ٢٠٠٩ م.
- الملا ، عبدالله ، ورقة عمل مقدمة باسم الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي إلى ندوة الرياض عن الجرائم الاقتصادية ، الرياض ،١٩٩٣م.

- ديتو، محمد . نحو أسواق عمل منتجة ومستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي أبرز التحديات . ورقة عمل مقدمة من منظمة العمل العربية، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل (الدوحة ، ١٥– ١٦ نوفمبر / تشرين الثانى م٢٠٠٨)
- الشيدي، مكتوم، وآخرون . الشباب والعمل في دول الخليج . ورقة عمل مقدمة إلى منتدى شباب الخليج، مسقط ٢٧ : أكتوبر .٢٠٠٧م.
- حامد، السيد . الأزمة تزيد تدفق العمالة غير الماهرة علي الخليج . دراسة، شبكة الإعلام العربية ، ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٩م.
- البحطيطي،عبد الرحيم،"دور التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي في دعم الميزة التنافسية"،مؤتمرإقتصاديات دول المجلس،جامعة الملك فيصل،كلية العلوم الإدارية والتخطيط،١٤٢١هـ.
- دعيس، إسماعيل ، "الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون والتكامل الاقتصادي" .مجلة الدبلوماسي، العدد ، ١٩، شعبان ١٤١٨هـ.

ثانيا :التقارير والإحصائيات الرسمية :

- وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية ، خطة التنمية التاسعة (٢٠١٠-٢٠١٤ م) ، الرياض، عام ٢٠١٠ م
- مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي ، الرياض ، من عام ١٩٩٤ م الى عام ٢٠١٢ م .
- مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات ، الكتاب الإحصائي السنوي ، الرياض ، من عام ١٩٩٤ م الى عام ٢٠١٢ م .
- وزارة التجارة والصناعة ، الكتاب الإحصائي السنوي ، الرياض ، من عام ١٩٩٤ م الى عام ٢٠١٢ م .
- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ، التقرير السنوي ، الرياض ، من عام ١٩٩٤ م الى عام ٢٠١٢ م .
- مؤسسة النقد العربي السعودي ، نشرات إحصائيات النقود والبنوك ، من عام ١٩٩٤ م الى عام ٢٠١٢ م .
- وزارة العمل ، الكتاب الإحصائي السنوي ، الرياض ، من عام ١٩٩٤ م الى عام ٢٠١٢ م

- وزارة الداخلية،الكتاب الإحصائي السنوي ، الرياض ، من عام ١٩٩٤ م الى عام ٢٠١٢ م
- وزارة المالية ، صندوق التنمية الصناعية ، التقرير السنوي للصندوق ، الرياض ، من عام ١٩٩٤ م الى عام ٢٠١٢ م .

ثالثا :المراجع الأجنبية:

- Friedrich Schneider and Andreas Buehn (2007) , Shadow Economies and Corruption All Over the World: Revised Estimates for 120 Countries ,
- Friedrich Schneider, (2008). The Shadow Economies in Central and South
- America with a Specific Focus on Brazil and Columbia: What do we know?. February 2008. ShadEconomyBrazilColumbia.doc. First version.
- KrestinaFlodman Becker. (2004) The Informal Economy . This publication can be downloaded/ordered from www.sida.se/p'ublications.
- Koji Kanao and Shigeyuki Hamori, (2010) "The size of the underground economy in Japan", Economics Bulletin, Vol. 30 no.1.

رابعا :الروابط الكترونية:

- http://www.saudichambers.org.sa/images/council_issuance/wto01.pdf
- http://commerce.gov.sa/ statistic/default44.asphttp:/
- www.commerce.gov.sa/statistic/qadaya2.asp
- http'://www.mci.gov.sa
- http://www.moi.gov.sa
- http://www.economicsejournal.
- https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/rankorder/2129rank.html
- http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9F0E047D-DD1C-43C9-A4DA-8331F94897FE.htm
- http://www.alarabiya.net/articles/2006/09/26/27793.html

- http://www.mohamoon-ksa.com
- http://www.alriyadh.com/section.econ.html

Commercial Concealment and Unemployment in Saudi Arabia: An Empirical Study

Aiman Saleh Fadel

Abdulaziz Ahmed Diyab

Farouk Saleh Alkhatieb

Abstract:

Saudi economy has witnessed significant growth that resulted in a rise in employment opportunities - in 2009 the private sector provided more than 847 thousand jobs . Most of these jobs went to residents and not to Saudis. Despite the growth achieved by local economy over the past decade , unemployment rate among Saudi youth rose in the same period , and intensified the sense of economic and social marginalization among Saudis.

The importance of this study lies in an attempt to determine the relationship between commercial concealment and unemployment since it is one of the factors that causes the existence and the growth of commercial concealment operations which lead to the growth of the underground (hidden)economy activities in the Kingdom of Saudi Arabia. In spite of the efforts and campaigns of the ministry of commerce and the ministry of labor to combat commercial concealment. Unemployment and commercial con-

cealment still need attention to reflect the size of risk , and the lack of accurate statistics on a number of years.

The aim of this study is to analyze the relationship between commercial concealment and unemployment in the Kingdom during the period (1999 – 2012) using the OLS technique. After correcting for the first order autocorrelation, regression coefficients are consistent with previous studies and have the expected signs.The empirical results show a positive relationship between unemployment and commercial concealment, which means that high unemployment leads to an increase in the phenomenon of commercial concealment in the Kingdom of Saudi Arabia .